

مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في سورية من حيث
هيكل الأعمال، الكفاءة التشغيلية، جودة الأصول، وجودة التقارير المالية
(دراسة حالة مقارنة بين بنك سورية الدولي الإسلامي وبنك بيمو السعودي
الفرنسي خلال الفترة 2010-2020)

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال
اختصاص مصارف إسلامية

إعداد الطالب

محمد مجد جمو

إشراف الدكتور

راغب الغصين

العام الدراسي: 2020-2021

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى توضيح ماهية الاختلاف بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية، حيث تم إجراء دراسة مقارنة بين بنك سورية الدولي الإسلامي وبنك بيمو السعودي الفرنسي خلال الفترة الممتدة بين عام 2010 وحتى عام 2020 في محاولة لبيان وجود فرق في الأداء فيما بين المصارف الإسلامية والتقليدية من خلال تحليل مجموعة من المتغيرات والنماذج التي اختارها الباحث والتي ركزت بشكل رئيسي على دراسة أداء المصارف من الجانب التشغيلي وخصوصاً فيما يتعلق بهيكل الأعمال، الكفاءة التشغيلية والإدارية، جودة المحفظة الائتمانية، وجودة التقارير المالية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: قدرة كبيرة لبنك سورية الدولي الإسلامي على استقطاب مصادر التمويل مما يشير إلى ميل نسبة كبيرة من العملاء في سورية إلى إيداع مدخراتهم في مصارف إسلامية بدلاً من المصارف التقليدية، أظهرت إدارة بنك بيمو السعودي كفاءة أكبر في إدارة المصاريف التشغيلية بينما أبدت إدارة بنك سورية الدولي الإسلامي كفاءة أعلى في إدارة الدخل التشغيلي، امتلاك المصارف الإسلامية عموماً دخل هامشي أكبر من المصارف التقليدية، طبيعة ارتفاع المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية مقارنةً بالمصارف التقليدية، أظهر بنك بيمو السعودي الفرنسي جودة تقارير مالية أعلى من بنك سورية الدولي الإسلامي، عدم كفاية القوانين الناظمة لعمل المصارف السورية وعدم مناسبتها لطبيعة عمل المصارف الإسلامية.

وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها: على المصارف الإسلامية السورية التوجه نحو الاستثمار الحقيقي والدخول في عقود المشاركات بما يناسب متطلبات مرحلة إعادة الإعمار القادمة، تطوير الخدمات والمنتجات المصرفية لتصبح أكثر ملائمة وأسهل وصولاً للعملاء، رفع سوية أداء القطاع المصرفي السوري من خلال مواكبة المعايير والقوانين الدولية، تصميم وإصدار قوانين ملائمة وقابلة للتطبيق على المصارف الإسلامية السورية وتناسب طبيعة عملها وتحسن من أدائها دون خرق للقواعد الشرعية التي تحكمها، اتباع المصارف الإسلامية أساليب عملية لتخفيف المخاطر الائتمانية.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، المصارف التقليدية، الكفاءة، جودة المحفظة الائتمانية، جودة التقارير المالية، تحليل البواقي.

Abstract

This study aims to clarify the differences between Islamic and conventional banks operating in Syrian Arab Republic, whereas a comparative study was conducted between Syrian International Islamic Bank and Bank Bemo Saudi Fransi for the period between 2010 and 2020 in an attempt to investigate the presence of any difference in performance between Islamic banks and conventional banks; To this end, an analysis was employed using several variables and ratios and models chosen by the researcher which focused mainly on evaluating the performance of the selected banks from operational aspect, particularly with regard to: Business structure, Operational and administrative efficiency, Quality of the credit portfolio, and Quality of financial reporting.

The study indicated a number of results, the most important of which: the great ability of Syrian International Islamic Bank to attract financing sources indicating the tendency of a large proportion of clients in Syria to deposit their savings in Islamic banks instead of conventional banks, the management of Bank Bemo Saudi Fransi showed greater efficiency in managing operating expenses while the management of Syrian International Islamic Bank showed higher efficiency in managing operating income, Islamic banks generally have a greater marginal income than conventional banks, high credit risk nature in Islamic banks compared to conventional banks, Bank Bemo Saudi Fransi represented higher financial reporting quality than Syrian International Islamic Bank, the inadequacy of the laws governing the Syrian banking sector and its inappropriateness to the nature of the Islamic banks.

The study made a set of recommendations, the most important of which: Syrian Islamic banks should move towards real investment and enter into contracts of “Musharakah” in order to suit the requirements of the upcoming reconstruction phase, develop banking services and products to become more convenient and more accessible to customers, promoting the performance of the Syrian banking sector by adhering to international standards and laws, design and issue relevant and applicable laws for Syrian Islamic banks that commensurate with the nature of their work and improving their performance without violating the Sharia rules governing them, Islamic banks should follow practical methods to mitigate credit risk.

Keywords: Islamic banks, Conventional banks, Efficiency, Quality of the credit portfolio, Quality of financial reporting, Residuals analysis.

فهرس المحتويات

I	ملخص الدراسة باللغة العربية
II	ملخص الدراسة باللغة الانكليزية
III	فهرس المحتويات
VII	فهرس الجداول
VIII	فهرس الأشكال

1 الفصل التمهيدي: الإطار العام للدراسة

2	مقدمة
3	أولاً: مشكلة الدراسة
3	ثانياً: أهداف الدراسة
4	ثالثاً: أهمية الدراسة
4	رابعاً: مجتمع وعينة الدراسة
5	خامساً: الفترة الزمنية للدراسة
5	سادساً: إجراءات الدراسة
5	سابعاً: مصادر البيانات
5	ثامناً: منهجية الدراسة

فهرس المحتويات

6 الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

7 مقدمة

8 نبذة مقارنة عن طبيعة عمل كلاً من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

9 أولاً: من حيث طبيعة الأعمال والخدمات التي تقدمها المصارف

9 1- الودائع

9 2- الائتمان

10 3- رأس المال

10 4- الفائدة

10 5- التمويل

12 6- الاحتياطات والمخصصات

13 7- الإيرادات

13 8- المصروفات

13 9- الربح والخسارة

14 ثانياً: من حيث سياسة الدولة التي تحكمها

14 1- الإطار القانوني

14 2- الإعفاءات الحكومية

14 ثالثاً: من حيث العلاقة مع المصارف المركزية

14 1- دعم المصرف المركزي

15 2- الرصيد الاحتياطي المودع لدى المصرف المركزي

فهرس المحتويات

16 الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

17 مقدمة

18 مجتمع وعينة الدراسة

18 لمحة عن بنك سورية الدولي الإسلامي وأنشطته الرئيسية

19 لمحة عن بنك بيمو السعودي الفرنسي وأنشطته الرئيسية

21 الدراسة الوصفية والتحليل المالي

21 أولاً: دراسة هيكل الأعمال في بنك سورية الدولي الإسلامي وبنك بيمو السعودي الفرنسي

21 1- الدخل من الخدمات المصرفية

25 2- مقارنة هيكل التمويل

26 أ- نسبة الملكية

27 ب- نسبة التمويل غير القائم على حقوق الملكية

28 ثانياً: دراسة الكفاءة التشغيلية والإدارية في بنك سورية الدولي الإسلامي وبنك بيمو السعودي الفرنسي

28 1- الرافعة التشغيلية (نسبة التكاليف التشغيلية إلى إجمالي التكاليف)

31 2- نسبة الكفاءة (نسبة المصاريف إلى الإيرادات)

35 ثالثاً: دراسة جودة المحفظة الائتمانية في بنك سورية الدولي الإسلامي وبنك بيمو السعودي الفرنسي

35 1- نسبة إجمالي مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية

39 2- نسبة التسهيلات غير المنتجة

فهرس المحتويات

45 رابعاً: دراسة جودة التقارير المالية في بنك سورية الدولي الإسلامي وبنك
ببمو السعودي الفرنسي

47 نموذج قياس جودة التقارير المالية والمنهجية المستخدمة

52 النتائج

54 التوصيات

المراجع والمصادر

الملاحق

فهرس الجداول

- 8 جدول (1) قائمة المركز المالي للمصرف الإسلامي بالمقارنة مع المصرف التقليدي
- 22 جدول (2) الإحصاءات الوصفية لنسبة الدخل من العمولات والرسوم في المصرفين
- 28 جدول (3) الإحصاءات الوصفية لنسبة الرافعة التشغيلية في المصرفين
- 31 جدول (4) الإحصاءات الوصفية لنسبة الكفاءة في المصرفين
- 35 جدول (5) الإحصاءات الوصفية لنسبة إجمالي مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية في المصرفين
- 39 جدول (6) الإحصاءات الوصفية لنسبة التسهيلات غير المنتجة في المصرفين
- 49 جدول (7) مقارنة بين القيم المتوقعة والقيم الفعلية للتدفقات النقدية التشغيلية في السنة القادمة في المصرفين خلال الفترة 2010-2020
- 50 جدول (8) قيم البواقي بالقيمة المطلقة في المصرفين

فهرس الأشكال

- شكل (1) تطور نسبة الدخل من العمولات والرسوم في المصرفين 23
- شكل (2) متوسط نسب هيكل التمويل في المصرفين خلال الفترة 2010-2020 25
- شكل (3) تطور نسبة الرافعة التشغيلية في المصرفين 30
- شكل (4) تطور نسبة الكفاءة (نسبة المصاريف إلى الإيرادات) في المصرفين 33
- شكل (5) تطور نسبة إجمالي مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية في المصرفين 37
- شكل (6) تطور نسبة التسهيلات غير المنتجة في المصرفين 41

الفصل التمهيدي:

الإطار العام للدراسة

مقدمة

تعد المصارف عصب الاقتصاد ومحركه لأنها تحفظ الأموال وتحركها وتتميزها وتسهل تداولها، حيث يعد النظام المصرفي أحد أهم دعائم الاقتصاد الوطني للبلدان، إذ يلعب دوراً رئيسياً في تحديد درجة النمو الاقتصادي من خلال وظيفته الرئيسية في جذب الودائع، وإعادة ضخها لمختلف شرائح المجتمع ولمختلف الأغراض سواءً كانت استهلاكية أو استثمارية.

ولكن خلال العقود الأخيرة أدت الأزمات المالية المتتالية إلى إلقاء الشكوك حول كفاءة عمل الصيرفة التقليدية ومقارنتها مع باقي أنواع الصيرفة والبحث عن البدائل الممكنة للوساطة المالية، مما ألقى المزيد من الاهتمام بسبل التمويل الإسلامية حيث أشار الأكاديميون وصانعو السياسات على حدٍ سواء إلى مزايا المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لكونها تخفف من حالة عدم التطابق بين عقود الودائع القصيرة الأجل نسبياً (ذات المخاطر المنخفضة) مع عقود القروض طويلة الأجل (عدم تأكد مستقبلي)¹ من خلال أشكال دمج الملكية وتحمل المخاطر بين الأطراف الثلاثة (المودع، الوسيط (المصرف)، المشغل (المقترض)).

بالإضافة إلى ذلك، عجز الانتشار الواسع للمصارف التقليدية عن جذب جميع مدخرات الأفراد بسبب مخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا بكل أشكاله، قال تعالى "الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس" (سورة البقرة - الآية 275).

ونظراً لأهمية جمع المدخرات وتوجيهها نحو القنوات الاستثمارية، كان لابد من إنشاء المصارف الإسلامية التي تستقطب مدخرات شريحة واسعة من المدخرين الذين لا يقبلون التعامل مع المصارف التقليدية، فمن خلال الدور الإيجابي الذي يلعبه النشاط المصرفي في خدمات التمويل، أدرك العلماء والفقهاء والاقتصاديون ضرورة الاستفادة من النشاط المصرفي بشكل ينسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما شهد القطاع المصرفي السوري تطوراً كبيراً بفضل اهتمام الجهات المختصة بتطوير العمل في هذا القطاع مما دفع بالصناعة المصرفية إلى الأمام من خلال دخول المصارف الإسلامية إلى السوق المصرفية السورية.

¹ Rashid; Abdul, Riaz; Mamoona, uz-Zaffar; Atiq, Are Islamic Banks Really Different from Conventional Banks? An Investigation using Classification Techniques, Critical Review with Meta Analysis, Journal of Islamic Business and Management, 8th issue, October 2018.

أولاً: مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة بالمقارنة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية لبيان وجود اختلاف فعلي في جوهر عملها من حيث الأهداف، صيغ التمويل، المنافسة، الرقابة، تحمل المخاطرة، النظرة إلى المصرف على أنه تاجر أم وسيط مالي.

من هذا المنطلق كان الاختيار لموضوع الدراسة لتوضيح بعض المفاهيم والتساؤلات عن ماهية الاختلاف بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، حيث تتمحور مشكلة الدراسة في محاولة بيان وجود فرق في الأداء فيما بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من خلال مجموعة من المتغيرات والمقاييس التي اختارها الباحث والتي ركزت بشكل رئيسي على طبيعة عمل المصارف من الجانب التشغيلي وخصوصاً فيما يتعلق بهيكل الأعمال، الكفاءة التشغيلية والإدارية، جودة المحفظة الائتمانية، وجودة التقارير المالية.

حيث يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية:

- 1- هل يوجد اختلاف في هيكل الأعمال بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية؟
- 2- هل يوجد اختلاف في الكفاءة التشغيلية والإدارية بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية؟
- 3- هل يوجد اختلاف في جودة المحفظة الائتمانية بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية؟
- 4- هل يوجد اختلاف في جودة التقارير المالية بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية؟
- 5- هل الاختلاف بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ناجم عن اختلاف في الأداء أو عن سمات خاصة بطبيعة عمل المصرف؟

ثانياً: أهداف الدراسة

- 1- دراسة هيكل الأعمال في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية المدروسة، وتوضيح الاختلاف وتفسيره إن وجد.
- 2- دراسة الكفاءة التشغيلية والإدارية في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية المدروسة، وتوضيح الاختلاف وتفسيره إن وجد.
- 3- دراسة جودة المحفظة الائتمانية في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية المدروسة، وتوضيح الاختلاف وتفسيره إن وجد.
- 4- دراسة جودة التقارير المالية في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية المدروسة، وتوضيح الاختلاف وتفسيره إن وجد.

5- توضيح متى يكون الاختلاف بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية المدروسة ناتجاً عن اختلاف في الأداء ومتى يكون ناتجاً عن سمات خاصة بطبيعة نوع المصرف.

ثالثاً: أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة من خلال التركيز على موضوع المقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية وذلك لأهميته الكبيرة في فهم طبيعة عمل قطاع المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وبالتالي إيجاد سبل لتطويرها.

ومن ثم محاولة بيان وجود اختلاف في أداء المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية المدروسة وتحليله وتفسيره عن طريق عدد من المتغيرات مثل (هيكل الأعمال، الكفاءة التشغيلية والإدارية، جودة المحفظة الائتمانية، وجودة التقارير المالية).

وهدف الباحث من اختياره لمقارنة هذه المتغيرات لبيان الفروق الخاصة في أداء وطبيعة كلاً من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، حيث سيتم توضيح متى يكون الفرق ناتجاً عن اختلاف في الأداء أو متى سيكون ناتجاً عن سمات خاصة بطبيعة عمل المصرف.

كما تعد هذه الدراسة من الدراسات ذات الجانب التطبيقي القابل للقياس والمقارنة، وبذلك تتحقق الأهمية العلمية للدراسة من خلال استفادة الباحثين والمهتمين بنتائج الدراسة، كما تكمن أهمية الدراسة أيضاً في قلة الدراسات التي تناولت الموضوع على الرغم من أهميته وخصوصاً في القطاع المصرفي السوري، وبالتالي قد تشكل الدراسة نقطة انطلاق للباحثين لمزيد من الأبحاث والدراسات المستقبلية.

رابعاً: مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في كافة المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية حيث أن عدد المصارف المدرجة 14 مصرفاً بينها ثلاثة مصارف إسلامية.

في حين تتمثل عينة الدراسة في مصرفين اثنين، وهما بنك سورية الدولي الإسلامي و بنك بيمو السعودي الفرنسي المدرجين في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث لأغراض المقارنة تم اختيار أكبر مصرف خاص إسلامي مقابل أكبر مصرف خاص تقليدي في سورية من ناحية إجمالي الأصول.

خامساً: الفترة الزمنية للدراسة

شملت الدراسة الفترة الممتدة بين عام 2010 وحتى عام 2020، وبشكل سنوي (البيانات المالية النهائية)، وتغطي هذه الفترة معظم سنوات الأزمة حيث شهدت هذه الفترة تغيرات وتقلبات كبيرة في أداء القطاع المصرفي السوري.

سادساً: إجراءات الدراسة

تم الاعتماد في إجراء الدراسة على أساليب التحليل المالي والإحصائي، حيث تم استخدام النسب المالية لقياس متغيرات الدراسة ومن ثم مقارنتها بين المصرفين من خلال الرسوم البيانية لتوضيح التغيرات الحاصلة خلال فترة الدراسة 2010 - 2020، كما تم استخدام برنامج SPSS الإحصائي لتحليل البيانات واستخراج الإحصاءات الوصفية المطلوبة وتفسيرها.

سابعاً: مصادر البيانات

تم الاعتماد على مصادر البيانات الثانوية بناءً على التقارير السنوية المنشورة على هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وموقع سوق دمشق للأوراق المالية.

ثامناً: منهجية الدراسة

بما أن الدراسة هي عبارة عن دراسة حالة مقارنة بين المصرفين وتطورها، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يركز على رصد الظاهرة المدروسة وتطورها من خلال جمع البيانات اللازمة والمرتبطة بالمشكلة وذلك خلال فترة زمنية معينة، ومن ثم تجهيز هذه البيانات لاحتساب قيم البنود الخاصة بالنسب المالية اللازمة لإجراء عملية التحليل المالي والإحصائي، ومن ثم تفسيرها وصولاً إلى استخلاص النتائج وتقديم التوصيات المناسبة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

مقدمة

إن الاستثمار والابتكار الذي يرمي إلى تطور الاقتصاد ومضيه نحو الريادة، يحتاج إلى قياديين ومنظمين يندفعون نحو الأمام لركوب مخاطر هذه الاستثمارات والاستعداد لتحملها، لما في ذلك من نفع يرجع عليهم بالدرجة الأولى وعلى الأفراد والمجتمعات بالدرجة الثانية.

غير أن هذه المخاطرة تختلف من اقتصاديين لآخرين، فكل ينظر إليها من زاوية معينة حسب الاعتقاد السائد عندهم، حيث يرى الاقتصاديين الإسلاميين أن المخاطرة ضرورية للنشاط للاقتصادي وتعتبر دافعاً للنمو والتطور، بينما يعتبرها الاقتصاديين الغربيين عائقاً وتهديد يمنع الاقتصاد من النمو والتقدم.

ويعتقد المصرفيون التقليديين أن مبدأ المشاركة بالمخاطرة (مشاركة الربح والخسارة) الذي تلتزم به المصارف الإسلامية هو مبدأ يفترق إلى الفعالية والكفاءة ويؤدي فقط إلى "تكاليف أعلى، ومخاطر أكبر" "higher costs, bigger risks"، مبررين أن مثل هذه المبادئ ستتلاشى عبر الزمن من خلال التعلم والتطور، مثلما مرت الصيرفة التقليدية بمراحل عديدة من التطور عبر قرون من التعلم، الشيء الذي تفتقده الصيرفة الإسلامية نظراً لحدائثها عهداً نسبياً، ويستشهدون بأن العقود القائمة على المشاركة في قطاع الصيرفة الإسلامية العالمي قد انخفضت من 17.34% في عام 1994 إلى 6.47% في عام 2007¹، مقابل اعتمادها الكبير على عقود البيوع "منتجات قائمة على الائتمان" مثل المرابحة والإجارة والسلم والاستصناع، حيث تشكل المرابحة لوحدها أكثر من 85% من صيغ التمويل لقطاع المصارف الإسلامية حول العالم، مقابل نسبة ضئيلة لعقود المشاركة والمضاربة.

بالمقابل يرى الاقتصاديين الإسلاميين بأن الاشتراك في المخاطرة هو أساس تحقيق الكفاءة والعدالة، فالعمل والمال المقترن بالمخاطرة يخول باذله أجراً ومالكة ربحاً، ومجرد امتلاك المال لوحده لا يخول لصاحبه استحقاق الربح، ويشيرون أنه في النظام التقليدي يحصل العملاء أصحاب الملاءة العالية على تسهيلات تمويلية بغض النظر عن جودة أو نتيجة مشاريعهم، مقارنة بالعملاء أصحاب الملاءة المنخفضة الذين يواجهون صعوبات في التمويل حتى ولو كانت مشاريعهم ذات جدوى عالية، مما يؤدي إلى عدم تخصيص الموارد المالية للمجتمع بالشكل الأمثل في حالة الخسارة وفقدان العدالة بالتوزيع في حالة الربح.

¹ Curtis, Mallet-Prevost, Colt & Mosle, *Islamic Banking: A Brief Introduction*, Oman Law Blog, 3 July 2012.

نبذة مقارنة عن طبيعة عمل كلاً من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

تناول هذا الفصل تقديم لمحة مختصرة عن شكل الأعمال في كل من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية مع بيان أوجه التشابه والاختلاف بينها:

أولاً: من حيث طبيعة الأعمال والخدمات التي تقدمها المصارف

ثانياً: من حيث سياسة الدولة التي تحكمها

ثالثاً: من حيث العلاقة مع المصارف المركزية

جدول رقم (1) قائمة المركز المالي للمصرف الإسلامي بالمقارنة مع المصرف التقليدي

البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية
الأصول	الأصول
النقد وما يعادله	النقد وما يعادله
أوراق مالية	أوراق مالية متوافقة مع الشريعة (صكوك)
قروض بفوائد	ذمم المرابحات
	أصول مؤجرة
	استثمارات في العقارات
	مشاركات ومضاربات واستصناع وسلم
	مخزون
أصول ثابتة	أصول ثابتة
الالتزامات وحقوق الملكية	الالتزامات وحقوق الملكية
حسابات جارية	حسابات جارية
ودائع بفائدة	حسابات استثمار مطلقة
التزامات أخرى	التزامات أخرى
حقوق الملكية	حقوق الملكية
أسهم عادية وأرباح محتجزة	أسهم عادية وأرباح محتجزة
احتياطات	احتياطات
أسهم ممتازة	-

المصدر: من إعداد الباحث

أولاً: من حيث طبيعة الأعمال والخدمات التي تقدمها المصارف

1- الودائع

يقدم المصرف التقليدي للعملاء خدمات مصرفية عديدة منها خدمة الودائع، وطبقاً لمفهوم الوديعة في المصرف التقليدي فهي القروض التي يلتزم المصرف بردها مع نسبة الفائدة المتفق عليها عند الإيداع، ويتحول هنا القرض إلى القرض الربوي الذي لا يجيزه الفقه الإسلامي، حيث تعد الوديعة في نظر المصرف الإسلامي هدف من أهداف التشجيع على التعاون بين القادرين، حيث لم يهدف المشرع الإسلامي من هذه العقود أن ينشأ بها أنظمة ومنظومات للربح بل للاستثمار، وبهذا تختلف الودائع في المصرف التقليدي عنه في المصرف الإسلامي لأن أصحاب الودائع ليسوا دائنين في المصرف الإسلامي بل هم شركاء.¹

وعلى ذلك فما هو جائز في المصرف الإسلامي ليس كذلك في المصرف التقليدي من حيث التعامل بالودائع لا يجوز للمصرف الإسلامي أن يلزم بضمان الأموال ولا بضمان أي نسبة من الربح، لأن المودع هو شريك عليه أن يتحمل الربح والخسارة، إضافة إلى ذلك فإن للمشارك في المصرف الإسلامي أن يشترط قيوداً تحدد طبيعة النشاط الاستثماري لأمواله ويجب على المصرف الالتزام بهذه القيود بمجرد إبرام العقد.

وقد نلاحظ في المصارف الإسلامية جانباً مهماً في مسألة الضمان إذ أن المصرف الإسلامي لا يضمن رأس المال إلا إذا خالف شروط المضاربة بتعديه أو بتقصيره إذ هو أمين ولا يضمن إلا بما سبق، ومسألة الضمان هذه هي من أهم ما يباعد بين النظرية الإسلامية والنظرية التقليدية للمصارف السائدة.

2- الائتمان

إن المصارف الإسلامية في مسألة الائتمان لا تساهم فيه ولا بمضاعفته لأنها لا تأخذ فوائد وهي بالتالي لا تسهم في ما يسمى بالتضخم النقدي، أما بالنسبة للمصارف التقليدية فإن الائتمان هو ركن أساسي في عمل هذه المصارف حيث يتقاضى من جزاء ذلك فوائد ضخمة بنسب كبيرة مؤدية تلك العملية بالتالي إلى التضخم.²

¹ العلي، صالح، المصارف الإسلامية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2015، ص 37.

² الشعار، محمد نضال، أسس العمل المصرفي، دار الجندي للطباعة والنشر، حلب، سورية، (2005).

3- رأس المال

بالنظر سريعاً إلى عمل المصارف الإسلامية نجد أن رأس المال فيها ينبغي أن يكون حاضراً حين توقيع العقد كي تصح الشراكة ويصح العقد، أما المصرف التقليدي فهو يعمل على أساس أنه لا يشترط أن تكون حصص الشركاء من المودعين والمتعاملين مدفوعة بكاملها، وعلى ذلك فإن ضالة رأس مال المصرف التقليدي إذا ما قورن بالمصرف الإسلامي مرده هو أن الهدف من المصرف التقليدي هو الربح المضمون، فرأس المال المستدان بالربا ليس همه إلا أن يربح ربحاً مضموناً فيوفي الفائدة الربوية ويبقى منها شيء للمستدين.

أما ضخامة رأس مال المصارف الإسلامية فمرده هو مساعدته لأصحاب الفعاليات الذين يساهمون في مشاريع الاقتصاد الحيوية، مع العمل على إزالة كل إجحاف أو غبن قد يصيب من يحتاج إلى المال أو يضطر إلى الاقتراض لإنشاء مثل هذه المشاريع.

4- الفائدة

إن الفائدة هي أهم سبب يجعل الفارق واضحاً بين المصارف الإسلامية والتقليدية حيث تعتبر الأخيرة إن الفائدة هي محور وجودها وهي العمود الفقري لعملها، حيث تمنح فائدة للمودعين على أموالهم مرتبطة بالمدة الزمنية إضافة إلى الفوائد التي تتقاضاها على القروض التي تمنحها للعملاء أو على الاعتمادات.

أما المصارف الإسلامية فلا تأخذ فائدة على أية عملية مصرفية، حيث يهدف المصرف الإسلامي إلى تقديم جميع الخدمات المصرفية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار على غير أساس الفائدة في جميع صورها وأشكالها.

5- التمويل

تقوم المصارف الإسلامية بتمويل عمليات المرابحة والمشاركة والمضاربة ويقابلها بالمصارف التقليدية التمويل القصير الأجل مثل تمويل التجارة الخارجية وتمويل المشاريع التجارية والزراعية والصناعية، أما التمويل الطويل الأجل الذي تقدمه المصارف التقليدية مقابل ضمانات ورهون فإن المصارف الإسلامية تقدمه مقابله المشاركة الكاملة في رأس مال المشروع والمشاركة في إدارته والإجارة المنتهية بالتملك.

وقد نص قانون إحداث المصارف الخاصة في الجمهورية العربية السورية لعام 2001 على عمليات التمويل التي يمارسها المصرف التقليدي في المادة 12 منه:

أ- يمارس المصرف الخدمات المالية والأعمال المصرفية على أنواعها وفقاً لأحكام النظام الأساسي للمصرف والقوانين والأنظمة المرعية في كل ما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون ومن هذه الأعمال:

الأول- قبول الودائع بالعملة السورية والأجنبية لأجال مختلفة.
الثاني- خصم الأوراق التجارية وأسناد الأمر والسفاتج بصورة عامة وخصم جميع وثائق التسليف وأسناده.

الثالث- خصم أسناد القروض القابلة للتداول أو غير القابلة له.
الرابع- تمويل العمليات التجارية ومنح القروض والسلف بجميع أنواعها مقابل ضمانات عينية أو شخصية وغيرها من الضمانات التي يحددها مصرف سورية المركزي.

الخامس- إصدار شهادات الإيداع والقيم المتداولة المنتجة للفوائد وأسناد السحب والسفاتج وكتب الاعتماد والشيكات والحوالات على اختلاف أنواعها والاتجار بهذه الأوراق.
السادس- توفير التسهيلات اللازمة لعمليات الحفظ الأمين للنقود والأوراق المالية والمقتنيات الثمينة والوثائق.

السابع- فتح حسابات جارية وحسابات توفير.

الثامن- تقديم خدمات الدفع والتحويل.

التاسع- إصدار أدوات الدفع بما في ذلك السحوبات المصرفية وبطاقات الدفع والائتمان والشيكات السياحية وإدارتها وفق التعليمات الصادرة من لجنة إدارة مكتب القطع.

العاشر- شراء جميع وسائل الدفع المحررة بالعملة الأجنبية وبيعها والتعامل بها في أسواق الصرف الآنية والأجلة وفقاً لأنظمة القطع النافذة.

الحادي عشر- الاستدانة لأجال مختلفة وقبول الكفالات بأنواعها.

الثاني عشر- شراء وبيع أسهم وسندات الشركات المساهمة المطروحة أسهمها على الاكتتاب العام وكذلك الأوراق المالية الأخرى المسموح بتداولها في الجمهورية العربية السورية وفق الضوابط والنسب التي يحددها مصرف سورية المركزي.

الثالث عشر- وبشكل عام القيام لمصلحته أو لمصلحة الغير أو بالاشتراك معه في الجمهورية العربية السورية أو في الخارج بجميع الخدمات المالية والمصرفية وعمليات الخصم والتسليف وإصدار الكفالات.

ب- يجوز للمصرف بناء على موافقة مصرف سورية المركزي المسبقة القيام بما يلي:

أولاً- المساهمة برأسمال مصارف عربية أو أجنبية ضمن الحدود والشروط التي يحددها مصرف سورية المركزي.

ثانياً- شراء العقارات اللازمة لممارسة نشاطاته حصراً داخل أراضي الجمهورية العربية السورية وخارجها.

أما المرسوم التشريعي رقم 35 عام 2005 والمتضمن إحداث المصارف الإسلامية فقد نص في

مادته السابعة على عمليات تمويل تلك المصارف بما يلي:

يجوز للمصرف الإسلامي القيام بالعمليات المصرفية التالية:

القيام بعمليات التمويل على غير أساس الفائدة لأجل مختلفة وفي المجالات الاقتصادية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك باستخدام صيغ العقود الشرعية كعقود المضاربة والمشاركة والمشاركة المتناقصة وبيع المرابحة للأمر بالشراء وعقود الاستصناع وعقود بيع السلم وعقود الإجارة التشغيلية وعقود الإجارة التكميلية وغيرها من صيغ العقود التمويلية التي توافق عليها هيئة الرقابة الشرعية.

6- الاحتياطات والمخصصات

أهم المخصصات في المصارف الإسلامية هي مخصصات ذم البيوع، يقابلها في الأهمية لدى المصارف التقليدية مخصصات الخسائر الائتمانية والفارق هو أن المخصصات في المصارف التقليدية تقتطع من إجمالي الربح للوصول إلى صافي الربح القابل للتوزيع وهذه المخصصات تقدر تقديراً، وإذا كانت التقديرات أكثر أو أقل بقليل من الرقم الصحيح فان ذلك لا يضر المساهمين لأنه وحتى وإن حملت سنة مالية بما يخص غيرها من مخصصات فان هذا الفرق يتعجل من خلال التوزيع في السنة التالية.

ومن أهم الاحتياطات في المصارف الإسلامية هي احتياطات مخاطر عمليات الاستثمار وتقتطع احتياطات مخاطر الاستثمار إذا وظفت أموال المودعين أما إذا لم توظفها فلا تقتطع منها شيء مع التفريق في حال الودائع القصيرة الأجل والتي يكون توظيفها قصير الأجل وهذه الفترة القصيرة للتوظيف يجب ألا تتساوى مع فترات التوظيف الطويل الأجل من حيث تكوين المخصصات¹.

¹ أبو غدة، عبد الستار، الوسائل المشروعة لتقليل مخاطر صيغ التمويل، حولية البركة، العدد الخامس.

7- الإيرادات

تأتي الإيرادات في المصارف الإسلامية من إيراد الخدمات المصرفية (كتحصيل الشيكات والتحويلات النقدية وتأجير الخزائن وفتح الاعتمادات)، كما تأتي الإيرادات أيضاً من استثمار المصرف الإسلامي لأمواله، أما إيرادات المصارف التقليدية فهي قائمة بالدرجة الأولى على فوائد مقرضها، ثم في الدرجة الثانية إيرادات الخدمات المصرفية.

8- المصروفات

إن مصروفات المصارف الإسلامية تتشابه مع مصروفات المصارف التقليدية، باستثناء أمرين اثنين:

- 1- الفوائد المدينة التي تدفعها المصارف التقليدية للمودعين لديها.
- 2- تحمل المساهمين لكل المصروفات الإدارية في المصارف الإسلامية دون إشراك أصحاب ودائع الاستثمار.

9- الربح والخسارة

تتحقق الأرباح في المصارف الإسلامية من خلال عمليات المضاربة والمشاركة والمرابحة، بينما يتحقق الربح في المصارف التقليدية من الفرق بين الفوائد الدائنة المتحصلة من القروض والفوائد المدينة المدفوعة لأصحاب الودائع، ومن جهة أخرى يشترك كلا المصرفين الإسلامي والتقليدي بطبيعة الأرباح المتحصلة من الخدمات المصرفية الأخرى¹.

أما من ناحية الخسارة في المصرف الإسلامي يتحملها المصرف كاملة إذا كان هو صاحب المال ويخسر الشريك المضارب جهده فقط، مقابل ذلك فإن الخسارة في المصرف التقليدي يتحملها المقترض فقط، ولا يكثرث البنك سواء أحقق المقترض ربحاً أم لحقت به خسارة، ويقوم المصرف بمطالبة المقترض الخاسر بكامل المبلغ الذي اقترضه إضافة إلى الفوائد المترتبة عليه.

¹ حمزة، محمد ابراهيم، إدارة المخاطر، مديرية الكتب والمنشورات الجامعية، جامعة دمشق، (2011).

ثانياً: من حيث سياسة الدولة التي تحكمها

1- الإطار القانوني

إن توظيف الأموال في المصارف التقليدية يحكمه إطاراً قانونياً مختلفاً عما يدور في الإطار القانوني للمصارف الإسلامية، فبينما تخضع الأولى إلى القانون التجاري وقوانين المصارف وأوامر المصرف المركزي، تعتمد الثانية على الضوابط الشرعية حتى لو اصطدمت بالضوابط القانونية.

2- الإعفاءات الحكومية

إن المصارف التقليدية ملزمة بإتباع جميع التعليمات الصادرة عن المصارف المركزية وقوانينها ولا يحق لها مخالفة أي من تلك التعليمات، أما المصارف الإسلامية فأن قسماً يلتزم بما تلتزم به المصارف التقليدية، بينما حظي القسم الآخر ببعض الإعفاءات الحكومية على شكل استثناء من القوانين المالية والمصرفية التي تحكم العلاقة بين الحكومة المالية والمؤسسة المالية الخاصة. على أنه هناك بعض المصارف التي حصلت على بعض الإعفاءات فعلاً منها بنك دبي الإسلامي، وهناك بالمقابل مصارف إسلامية وضعت لها تشريعات خاصة كما في سوريا وإيران وباكستان وتركيا وماليزيا، كما أنه هناك من المصارف لم تعف من النظم التي تحكم المصارف التقليدية ولم يشرع لها نظام خاص من قبل السلطة المالية الرسمية مثل المصارف الإسلامية في انكلترا والدنمارك.

ثالثاً: من حيث العلاقة مع المصارف المركزية

1- دعم المصرف المركزي

كما هو معلوم فإن المصارف المركزية مسؤولة عن إقالة عثرة المصارف وبالتالي مسؤولة عن سلامة الجهاز المصرفي، لذا فإن تلك المصارف المركزية تدعم الأخرى بالسيولة النقدية في الأزمات وذلك لتلافي إفلاسها، ولكن هذه العلاقة بين الجهاز المركزي المالي وبين المصارف الأخرى تختلف باختلاف طبيعة المصارف، حيث أن وجه الاختلاف يكمن في الفرق بين دعم المصرف المركزي للمصرف التقليدي وبين دعمه للمصرف الإسلامي، حيث لا يتلقى الأخير الدعم نفسه من المصارف المركزية، لأن أي قرض سيضطر إليه الجهاز المالي الإسلامي فإن الفوائد

ستحسم سلفاً من هذا القرض ولا يتوقع أن تقبل المصارف الإسلامية بدفع فوائد ربوية للمصارف المركزية أو حتى قبولها مما يسبب خسائر لها¹.

2- الرصيد الاحتياطي المودع لدى المصرف المركزي

إن الرصيد الاحتياطي التي تقوم المصارف الإسلامية بإيداعه لدى المصارف المركزية كاحتياطي إلزامي أو احتياطي قانوني يعتبر نسبة مئوية من الحسابات الجارية المودعة لديها وتقوم المصارف الإسلامية بإيداع هذه النسبة لدى المصارف المركزية، إضافة الى ذلك تقوم المصارف الإسلامية بإيداع مبلغ من المال لدى المصارف المركزية على شكل حساب جاري لكي تستعمله في تغطية المقاصة.

أما المصارف التقليدية فيتألف احتياطيها من رصيد الحساب الجاري الذي تودعه لدى المصارف المركزية من أجل المقاصة، إضافة الى نسبة مئوية من إجمالي قيمة الودائع الجارية والودائع الأخرى مثل ودائع التوفير والودائع لأجل، وهذه النسبة هي أعلى من نسبة الاحتياطي الذي تحتفظ به المصارف الإسلامية وذلك لأن هذه المصارف تلزم بتغطية جميع أنواع الودائع بينما تقوم المصارف الإسلامية بتغطية نوع واحد فقط ألا وهو الودائع الجارية.

¹ العلي، صالح، المصارف الإسلامية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2015، ص 72.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية

مقدمة

بعد أكثر من أربعين عاماً على اقتصار القطاع المصرفي السوري على القطاع العام من جانب ستة مصارف مملوكة للدولة، بدأ أول مصرف مملوك للقطاع الخاص أنشطته في أوائل العام 2004، ومع بدء الأزمة في العام 2011، كان هناك أربعة عشر مصرفاً خاصاً تعمل في سورية، بما فيها ثلاثة مصارف إسلامية، وقد شهد قطاع المصارف ككل نمواً قوياً، وكان في طريقه إلى أن يصبح مساهماً رئيساً في الناتج المحلي الإجمالي في سورية، حيث أنه في الفترة 2006-2010 نمت الأصول في جميع المصارف السورية بمعدل نمو سنوي مركّب بلغ 10.9%، ليصل إلى 2.14 تريليون ليرة سورية (45.5 مليار دولار أميركي في ذلك الوقت)، في حين نمت ودائع العملاء والقروض بنسبة 16.3% و 25.9%، لتصل إلى 1.07 تريليون ليرة سورية (22.7 مليار دولار أميركي) و638 مليار ليرة سورية (13.7 مليار دولار أميركي) على التوالي¹.

ولكن أدت العقوبات الاقتصادية والمالية على سورية، والتهديد بفرض عقوبات على المصارف الأم (على سبيل المثال، المصارف الموجودة في لبنان والأردن)، إلى فرض ضغط تشغيلي وربحي هائل على المصارف الخاصة السورية، وضغط أكبر على بنك سورية الدولي الإسلامي نظراً إلى أنها كانت مفروضة بصورة مباشرة.

ومع تصاعد الأزمة، ازداد تأخر المقرضين عن السداد تدريجياً وتسبب بشطب مبالغ ضخمة من جانب المصارف، ما أثر بشدة على دخلها الصافي بعد خصم الضرائب، وحاولت المصارف التغلب على عمليات التقصير في سداد القروض، من خلال العمل مع المقرضين لإعادة هيكلة القروض، وفي الحالات الأكثر تطرفاً، اضطرت إلى اللجوء إلى إجراءات قضائية تقتصر إلى الكفاءة لاسترداد قروضها عن طريق تعقب الضمانات، والتي تبين في بعض الحالات أنها تعرّضت إلى التلف أو تمت المبالغة في تقدير قيمتها، كان الكثير من قروض التجزئة بلا ضمانات أو بضمانات صغيرة جداً لا تستحق المتابعة في المحاكم.

كل ذلك كان لابد أن يلقي بتداعياته وآثاره السلبية على أداء المصارف بشكل عام، وعلى مصادر دخلها وتذبذب أرباحها، حيث شهدت المصارف تراجع في محافظتها الائتمانية، وتذبذب في حجم حسابات الاستثمار المطلق، وذلك نتيجة الأزمة التي مرت بها البلاد.

¹ Badra, Joude, *The Syrian Financial Sector*, Regional Insight, Malcolm H. Kerr Carnegie Middle East Center, January 2015.

مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في كافة المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية حيث أن عدد المصارف المدرجة 14 مصرفاً بينها ثلاثة مصارف إسلامية.

في حين تتمثل عينة الدراسة في مصرفين اثنين، وهما بنك سورية الدولي الإسلامي و بنك بيمو السعودي الفرنسي المدرجين في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث لأغراض المقارنة تم اختيار أكبر مصرف خاص إسلامي مقابل أكبر مصرف خاص تقليدي في سورية من ناحية إجمالي الأصول.

لمحة عن بنك سورية الدولي الإسلامي وأنشطته الرئيسية¹

تأسس بنك سورية الدولي الإسلامي على صيغة شركة سورية مساهمة مغلقة عامة برأس مال بلغ خمس مليارات ليرة سورية، وبدأ بتقديم أعماله المصرفية بعد افتتاح فرعين في الربع الثالث من العام 2007، ثم بدأ خطة التوسع والانتشار، وقام البنك بزيادة رأس ماله على عدة مراحل ليصل إلى 15 مليار ليرة سورية منتصف العام 2019، وبذلك يكون أول بنك إسلامي في سورية يحقق متطلبات القانون رقم 3 للعام 2010 القاضي برفع الحد الأدنى لرأس المال المصارف الإسلامية إلى 15 مليار ليرة سورية.

يعد البنك من أكبر البنوك السورية الخاصة من حيث عدد المساهمين الذي وصل إلى 12.209 مساهم، ومن أهم غاياته العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ومنح الاستثمارات والتمويلات القائمة على غير أساس الفائدة، والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية إضافة إلى تحقيق نمو متصاعد في الربحية ومعدلات العائد على حقوق المساهمين.

يقدم البنك خدمات مصرفية متنوعة وشاملة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، من الحسابات الاستثمارية والادخارية المختلفة إلى قبول الإيداعات بالليرة السورية والعملات الأجنبية، مروراً بتوفير حزمة متكاملة من برامج التمويل الإسلامي لكل من الأفراد والشركات وكافة القطاعات الاقتصادية، إضافةً إلى خدمات التجارة الدولية من اعتمادات وكفالات وحوالات، كما يتميز المصرف بتقديم حزمة من الخدمات الإلكترونية المتطورة التي تلبي حاجات الزبائن والمتعاملين.

¹ التقرير السنوي لبنك سورية الدولي الإسلامي لعام 2020، التقارير السنوية المنشورة على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

ويقوم المصرف بالنشاطات التالية:

- فتح الحسابات الجارية.
- فتح حسابات الاستثمار المطلقة وخلقها مع أموال المصرف واستثمارها في جميع أنشطته.
- فتح حسابات الاستثمار المقيدة خارج الميزانية واستثمارها في أنشطته.
- إدارة حسابات الاستثمار بصيغتي المضاربة أو الوكالة بالاستثمار.
- التمويل والإجارة والاستثمار المباشر من خلال إقامة المشروعات المنتجة وتأسيس الشركات، والاستثمار المالي.
- تقديم الخدمات المصرفية التي تجيزها هيئة الرقابة الشرعية في المصرف من الخدمات التجارية كفتح الاعتمادات والكفالات والبوليص، والخدمات المالية كالحوالات، وخدمات الحساب من دفاتر الشيكات وبطاقات الائتمان وصناديق الأمانات، وغيرها.

لمحة عن بنك بيمو السعودي الفرنسي وأنشطته الرئيسية¹

بنك بيمو السعودي الفرنسي هو شركة مساهمة مغفلة عامة مسجلة في السجل التجاري رقم 13901 بتاريخ 29 كانون الأول 2003 وفي سجل المصارف تحت الرقم 8، يقع مركزه الرئيسي في بناء مجمع الشّام، صالحيّة، دمشق، سورية، باشر البنك أعماله في 4 كانون الثاني 2004 بغرض القيام بتقديم الخدمات المصرفية من خلال شبكة تكوّنت تدريجياً من: سبعة وأربعون فرعاً ومكتباً موزّعين على غالبية المحافظات السوريّة، سبعة فروع ومكاتب منها تمّ إغلاقها مسبقاً بشكل نهائي.

بتاريخ 5 تشرين الثاني 2007 صدر قرار مجلس النّقد والتّسليف رقم 324 / م / ن / ب 4 المتضمّن الموافقة للبنك بالمساهمة في تأسيس شركة وساطة مالية تحت اسم شركة بيمو السعودي الفرنسي المالية المساهمة المغفلة، حيث قام البنك بتسديد مساهمته المتمثّلة بنسبة 74.67% من رأسمال الشركة بتاريخ 5 شباط 2008، وبالتالي وتم دمج القوائم المالية للشركة مع القوائم المالية للبنك.

يقدم البنك مجموعة متنوعة ومتكاملة من المنتجات والخدمات التي تهدف إلى تلبية احتياجات العملاء المصرفية كافة وتتضمن:

- الحسابات بأنواعها (جاري، توفير، ودائع لأجل).

¹ التقرير السنوي لبنك بيمو السعودي الفرنسي لعام 2020، التقارير السنوية المنشورة على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

- الودائع المصرفية.
- الحوالات.
- بطاقات الصّراف الآلي، الشّيكات، صناديق الأمانات، توظيف الرّواتب، توظيف فواتير الهاتف الخليوي، حساب الجوائز.
- الخدمات المصرفية الالكترونية بأنواعها: خدمة البنك الالكترونية على الموقع E-Banking
- خدمة USSD – خدمة BBSF Mobile.

• **التسهيلات الائتمانية للأفراد (التجزئة):**

القرض السكني، قرض الإكساء، القرض السكني للمغتربين، قرض تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القرض المهني، القرض الشخصي، السلفة على الراتب، القرض الاستهلاكي، القرض الاستهلاكي بالتعاون مع السورية للتجارة، القرض التعليمي، قرض السيدات، قرض الترميم.

• **التسهيلات الائتمانية للمؤسسات والشركات وتضم:**

- التسهيلات النقدية قصيرة الأجل: ومنها الحساب الجاري المدين، سندات لأمر البنك، قروض قصيرة الأجل.

- التسهيلات النقدية طويلة الأجل: قروض تجارية وصناعية واستثمارية من عام إلى ثمانية أعوام، بالإضافة إلى حسم السندات التجارية.

• **التمويل التجاري:**

❖ الكفالات: أولية، نهائية، كفالات دفع، كفالات سلفة.

❖ الاعتمادات: اعتماد عند الطلب بالإضافة إلى اعتماد مؤجل الدفع.

❖ البوالص: بوالص برسم التحصيل وبوالص مؤجلة الدفع.

الدراسة الوصفية والتحليل المالي

سيتم في هذا القسم إجراء مقارنة بين بنك بيمو السعودي الفرنسي وبنك سورية الدولي الإسلامي خلال الفترة الممتدة بين عام 2010 إلى عام 2020 عن طريق دراسة مجموعة من المؤشرات والنسب التي اختارها الباحث والتي ركزت بشكل رئيسي على أداء المصارف من الجانب التشغيلي وخصوصاً فيما يتعلق بالمحاور الرئيسية التالية:

أولاً: هيكل الأعمال

ثانياً: الكفاءة التشغيلية والإدارية

ثالثاً: جودة المحفظة الائتمانية

رابعاً: جودة التقارير المالية

وهدف الباحث من اختياره لمقارنة هذه المتغيرات لبيان الفروق الخاصة في أداء وطبيعة كلاً من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، حيث سيتم توضيح متى يكون الفرق ناتجاً عن اختلاف في الأداء أو متى سيكون ناتجاً عن سمات خاصة بطبيعة نوع المصرف.

حيث سيتم أولاً دراسة ومقارنة الإحصاءات الوصفية لكل مؤشر بين المصرفين لبيان الاتجاه العام للمتغيرات خلال فترة الدراسة، ومن ثم سيتم إجراء تحليل مالي يبين تطور كل مؤشر خلال فترة الدراسة بغرض المقارنة بين المصرفين وإظهار الفروق وتفسير سبب حدوثها.

أولاً: دراسة هيكل الأعمال في بنك سورية الدولي الإسلامي وبنك بيمو السعودي الفرنسي

سيتم تحليل هيكل الأعمال في المصرفين خلال الفترة الممتدة بين عام 2010 إلى عام 2020 عن طريق دراسة مؤشرين وهما:

1- الدخل من الخدمات المصرفية

2- مقارنة هيكل التمويل

1- الدخل من الخدمات المصرفية

تم قياس الدخل من الخدمات المصرفية عن طريق النسبة التالية:

الدخل من العمولات والرسوم والخدمات المصرفية

$$\frac{\text{الدخل من العمولات والرسوم}}{\text{إجمالي الدخل التشغيلي}} = \text{الدخل من العمولات والرسوم}$$

حيث أنه بسبب عدم جدوى مقارنة مصدر الإيراد الرئيسي بين المصرفين بسبب الاختلاف الجوهري في طبيعة عملهما، فاعتمد الباحث هذه النسبة التي تعبر عن نوع من المنافسة الفعلية بين المصرفين وتأخذ معناها لمصرف ما عند مقارنتها مع مصرف آخر .

جدول (2) الإحصاءات الوصفية لنسبة الدخل من العمولات والرسوم في المصرفين				
معامل الالتواء	معامل التقلطح	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
0.70	0.81	5.46%	18.08%	BEMO - الدخل من العمولات والرسوم
1.71	3.73	18.33%	25.53%	SIIB - الدخل من العمولات والرسوم

المصدر¹: من إعداد الباحث باستخدام برنامج الاكسل بناءً على التقارير المالية المنشورة لبنك سورية الدولي الإسلامي وبنك بيمو السعودي الفرنسي

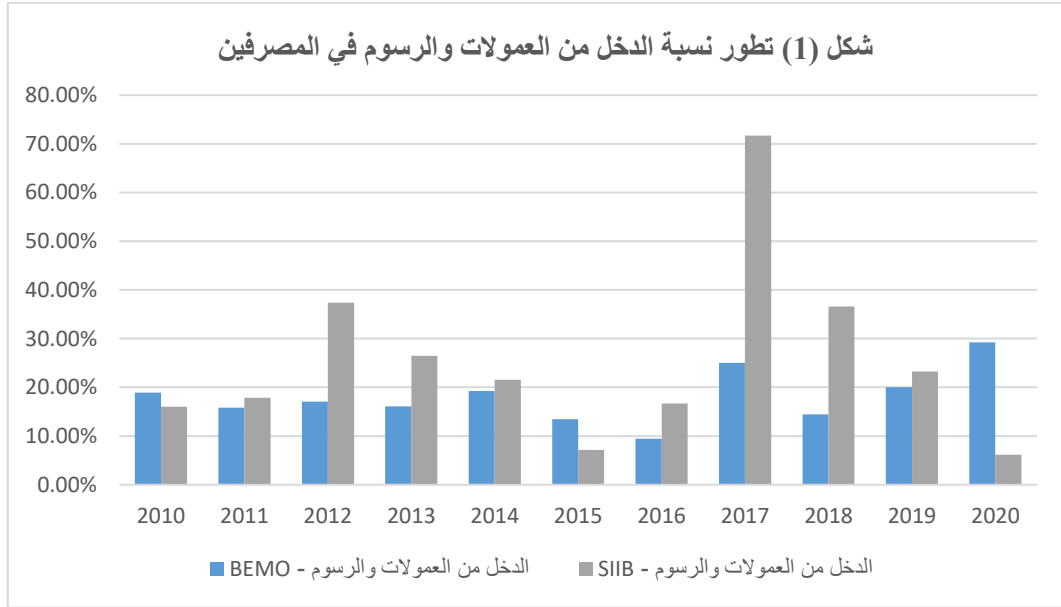
يبين الجدول رقم (2) مقارنة للإحصاءات الوصفية لنسبة الدخل من العمولات والرسوم بين بنك بيمو السعودي الفرنسي وبنك سورية الدولي الإسلامي خلال الفترة الممتدة بين عام 2010 إلى عام 2020، حيث نلاحظ:

- **الدخل من العمولات والرسوم - بنك بيمو السعودي الفرنسي:** إن الانحراف المعياري 5.46% لقيم نسبة الدخل من العمولات والرسوم أقل من المتوسط الحسابي 18.08% أي أن القيم لا تتسم بالتشتت الكبير بل هي مستقرة حول المتوسط، كما يبين الجدول أن قيمة معامل التقلطح 0.81 أقل من 3 وهذا يدل على أن منحنى التوزيع مفلطح أي أن القيم تتسم بالتمايز والانتشار ولا تتركز في فئات محددة، وقيمة معامل الالتواء 0.70 وهذه القيمة قريبة من الصفر، فهذا يدل على أن التوزيع متماثل تقريباً أي أقرب ما يكون للتوزيع الطبيعي.
- **الدخل من العمولات والرسوم - بنك سورية الدولي الإسلامي:** إن الانحراف المعياري 18.33% لقيم نسبة الدخل من العمولات والرسوم قريبة من المتوسط الحسابي 25.53% أي أن القيم تتسم بالتشتت الكبير وغير مستقرة حول المتوسط، كما يبين الجدول أن قيمة معامل

¹ ينطبق المصدر فيما يلي على جميع جداول الإحصاءات الوصفية في الفصل التطبيقي للدراسة ما لم يرد خلاف ذلك، حيث تم إعداد جميع جداول الإحصاءات الوصفية من قبل الباحث باستخدام برنامج الاكسل بناءً على التقارير المالية المنشورة لبنك سورية الدولي الإسلامي وبنك بيمو السعودي.

التقلطح 3.73 قريبة من 3 وهذا يدل على أن منحني التوزيع أقرب ما يكون للتوزيع المعتدل، وقيمة معامل الالتواء 1.71 موجبة، فهذا يدل على أن التوزيع ملتوي التواء موجب نحو اليمين.

■ كان متوسط نسبة الدخل من العمولات والرسوم خلال الفترة الممتدة بين عام 2010 إلى عام 2020 أكبر في بنك سورية الدولي الإسلامي 25.53% مقابل 18.08% في بنك بيمو السعودي الفرنسي، مما يدل على قدرة بنك سورية الدولي الإسلامي على تنويع مصادر دخله بشكل أكبر من بنك بيمو السعودي الفرنسي، حيث يؤدي توسيع قاعدة الخدمات غير القائمة على الائتمان في المؤسسات المالية إلى تقليل المخاطر السوقية والائتمانية ومخاطر تغير سعر الفائدة.



المصدر¹: من إعداد الباحث باستخدام برنامج الاكسل بناءً على التقارير المالية المنشورة لبنك سورية الدولي الإسلامي وبنك بيمو السعودي الفرنسي

يوضح الشكل (1) تطور نسبة الدخل من العمولات والرسوم في بنك سورية الدولي الإسلامي وبنك بيمو السعودي الفرنسي خلال الفترة الممتدة بين عام 2010 إلى عام 2020، حيث يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

¹ ينطبق المصدر فيما يلي على جميع الأشكال التوضيحية في الفصل التطبيقي للدراسة ما لم يرد خلاف ذلك، حيث تم إعداد جميع الأشكال التوضيحية من قبل الباحث باستخدام برنامج الاكسل بناءً على التقارير المالية المنشورة لبنك سورية الدولي الإسلامي وبنك بيمو السعودي.

◀ سجل بنك سورية الدولي الإسلامي معدلات أعلى للدخل من العمولات والرسوم مقابل بيمو السعودي الفرنسي في معظم سنوات الدراسة، ويرجع ذلك إلى أن بنك سورية الدولي الإسلامي كان سابقاً في تقديم خدمات متميزة مثل خدمة دفع الفواتير العامة بالربط مع الشركة السورية للمدفوعات الالكترونية، بالإضافة إلى سرعة إعادة تفعيل خدمة الصراف الآلي في الوقت الذي كانت ما زالت معطلة في معظم المصارف الأخرى وهذه الخدمة بالذات أدت إلى استقطاب عدد كبير من الزبائن.

◀ بالمقابل نلاحظ ارتفاع كبير للدخل من العمولات والرسوم في بنك بيمو السعودي الفرنسي في عام 2019 و 2020 حيث بلغت إيرادات العمولات 24 مليار ليرة سورية لعام 2020 بزيادة كبيرة جداً قدرها 542% عن عام 2019، ويعود ذلك إلى تقديم بنك بيمو السعودي الفرنسي لخدمات مميزة ومبتكرة اعتمدت على الدمج التكنولوجي وجذبت قطاع كبير من العملاء مثل الدفع عن طريق مسح QR Code، دفع الفواتير بالتعاون مع الشركة السورية للمدفوعات، دفع أقساط الجامعات...

◀ نلاحظ تذبذب في نسبة الدخل من العمولات والرسوم في كلا المصرفين على الرغم من النمو المستقر والمطرّد لصافي الدخل من العمولات والرسوم خلال فترة الدراسة، ولكن نتج هذا التقلب من التغير الكبير في إجمالي الدخل التشغيلي بسبب عدة أسباب استثنائية.

◀ من أهم أسباب التقلب في النسبة هو التآرجح الكبير في حساب أرباح وخسائر ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي، وخصوصاً في بنك سورية الدولي الإسلامي، حيث في عام 2017 سببت الخسائر الضخمة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي والبالغة (3.3) مليار ليرة سورية إلى تخفيض إجمالي الدخل التشغيلي بشكل كبير مما أدى إلى ارتفاع النسبة بشكل استثنائي إلى 72% في عام 2017 كما يبين الشكل (1).

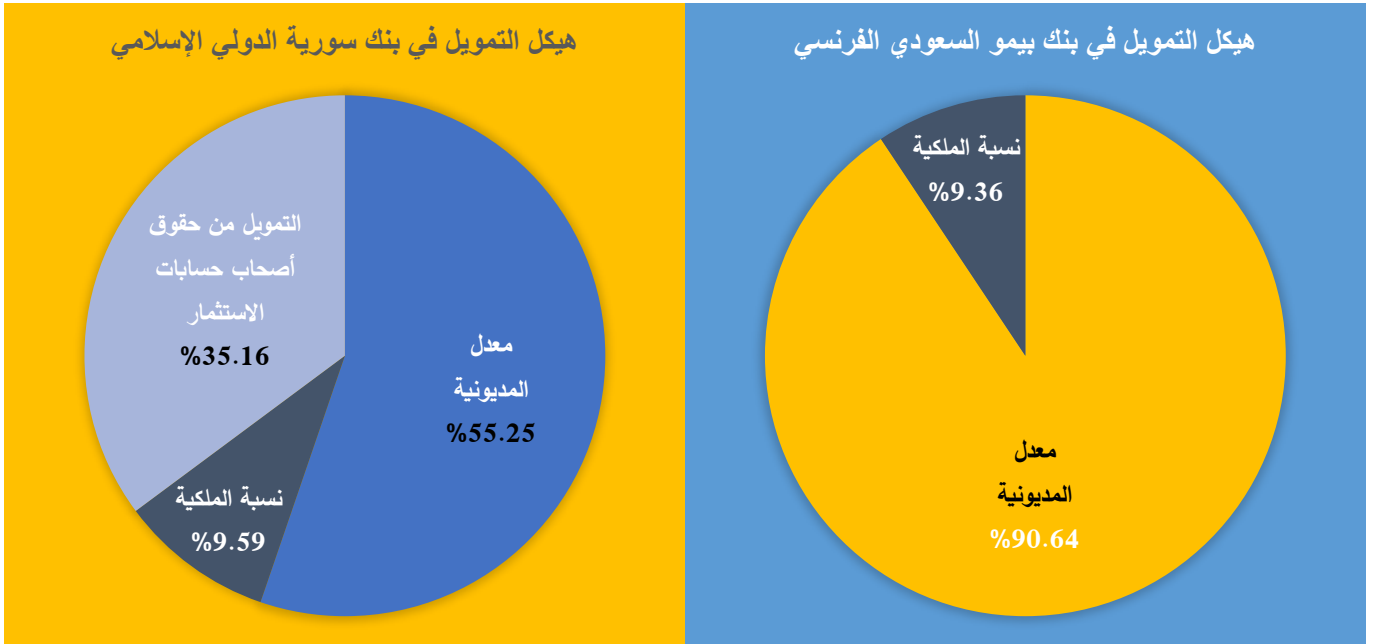
◀ سبب آخر هو التقلب في أرباح وخسائر فروقات العملات الاجنبية (القطع التشغيلي) بالإضافة إلى التغير في السياسات المحاسبية مما ساهم في زيادة تقلبات الدخل التشغيلي خلال سنوات الدراسة.

2- مقارنة هيكل التمويل

تم دراسة هيكل التمويل من خلال مقارنة مصادر التمويل بين المصرفين، حيث يعبر عن هيكل التمويل بالنسب الثلاثة¹ التالية:

$$\frac{\text{إجمالي حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}} = \text{نسبة الملكية}$$
$$\frac{\text{إجمالي المطلوبات}}{\text{إجمالي الأصول}} = \text{معدل المديونية}$$
$$\frac{\text{مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار}}{\text{إجمالي الأصول}} = \text{التمويل من حقوق أصحاب حسابات الاستثمار}$$

شكل (2) متوسط نسب هيكل التمويل في المصرفين خلال الفترة 2010-2020



¹ يعبر عن هيكل التمويل عادةً بالنسبتين الأوليتين، ولكن يضاف إليهم في دراستنا نسبة ثالثة خاصة بالمصارف الإسلامية وهي (التمويل من حقوق أصحاب حسابات الاستثمار).

يوضح الشكل (2) متوسط نسب هيكل التمويل خلال الفترة الممتدة بين عام 2010 إلى عام 2020 في بنك بيمو السعودي الفرنسي وبنك سورية الدولي الإسلامي، حيث يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

أ- نسبة الملكية:

- ◀ كانت نسبة التمويل عن طريق حقوق الملكية متماثلة إلى حد كبير في كلا المصرفين خلال سنوات الدراسة حيث سجلت نسبة 9.36% في بنك بيمو السعودي الفرنسي مقابل 9.59% في بنك سورية الدولي الإسلامي، وذلك على الرغم من تفاوت معدلات نموها خلال فترة الدراسة واختلاف المتغيرات المكونة للنسبة بين المصرفين ويعود ذلك إلى عدة أسباب سيتم ذكرها.
- ◀ تطبيقاً لأحكام القانون رقم 3 لعام 2010 القاضي بتعديل المادة الرابعة من المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 والذي يحدد رأسمال المصرف الإسلامي المصرح به على أن لا يقل عن 15 مليار ليرة سورية، قام بنك سورية الدولي الإسلامي بزيادة رأسماله المكتتب تدريجياً عبر عدة مراحل ليتوافق مع القانون ويحقق المبلغ المطلوب (15 مليار ليرة سورية) في عام 2019، كما قام بنك بيمو السعودي الفرنسي تطبيقاً لقانون الشركات والقوانين الناظمة للأوراق والأسواق المالية بزيادة رأسماله المكتتب تدريجياً عبر عدة مراحل ليحقق المبلغ المطلوب (10 مليار ليرة) في عام 2020.
- ◀ حيث أقرت القوانين بأن يكون رأس المال المكتتب به في المصارف الإسلامية أعلى من المصارف التقليدية وذلك بسبب اختلاف طبيعة المخاطر التي يتعرض لها كلاً من المصرفين وخاصةً اشمال المصارف الإسلامية على المخاطر التجارية المنقولة التي أظهرت ضرورة توسيع حجم المساهمين في المصارف الإسلامية لتقليل تأثير هذه المخاطر عبر تقاسمها فيما بينهم.
- ◀ كما نلاحظ بأن رأس المال وحقوق الملكية بالمجمل كان أعلى في بنك سورية الدولي الإسلامي، وعلى الرغم من ذلك كانت نسبة التمويل عن طريق حقوق الملكية متقاربة بين المصرفين خلال فترة الدراسة 2010-2020، ويعود ذلك إلى ضخامة المحفظة الائتمانية والاستثمارية الخاصة ببنك سورية الدولي الإسلامي نتيجةً للاستراتيجية التوسعية الكبيرة في السوق والتي بدأها في عام 2016، حيث بلغ معدل نمو محفظة أصوله خلال الفترة 2010-2020 حوالي 37% مقابل 24% فقط في بنك بيمو السعودي الفرنسي، كما سجل متوسط إجمالي أصول حوالي

311 مليار ليرة سورية مقابل 225 مليار ليرة سورية لبنك بيمو السعودي الفرنسي خلال نفس الفترة.

ب- معدل المديونية - التمويل غير القائم على حقوق الملكية:

◀ شكل التمويل عن طريق الدين (معدل المديونية) في بنك بيمو السعودي الفرنسي نسبة 90.64% خلال فترة الدراسة 2010-2020 كما يبين الشكل (2)، وتشتمل مصادر التمويل غير القائمة على حقوق الملكية في بنك بيمو السعودي الفرنسي على ودائع العملاء وودائع المصارف بكافة أنواعها (جارية، توفير، ودائع لأجل قصيرة وطويلة الأجل) بالإضافة إلى التأمينات النقدية.

◀ بالمقابل في بنك سورية الدولي الإسلامي تنقسم مصادر التمويل غير القائمة على حقوق الملكية إلى نوعين، النوع الأول يشمل الودائع الجارية للعملاء والمصارف بالإضافة إلى التأمينات النقدية وينظمه عقد المضاربة بين المصرف والعملاء، حيث بلغ هذا النوع من التمويل نسبة 55.25% من إجمالي الأصول كما يبين الشكل (2).

◀ والنوع الثاني خاص بالمصارف الإسلامية وتتميز به عن نظيرتها التقليدية وهو حسابات الاستثمار المطلق ويتم تنظيمها عن طريق عقد المضاربة والوكالة، وبلغ التمويل عن طريق هذا النوع (حسابات الاستثمار المطلق) نسبة 35.16% من إجمالي الأصول كما يبين الشكل (2).

◀ حيث يتشابه النوعين في إمكانية المصرف الإسلامي باستثمار هذه الأموال، ويكمن الفرق بأن النوع الأول هو حساب تحت الطلب ويلتزم المصرف برده في أي وقت يطلبه العميل كما أنه لا يشارك في أرباح الاستثمار ولا يتحمل مخاطره وتعود الأرباح أو الخسائر الناتجة عن هذه الاستثمارات إلى المصرف، أما بالنسبة لحسابات الاستثمار المطلق يوزع الربح الناتج عن الاستثمار بنسب متفق عليها وفي حال الخسارة يتحمل أصحاب حسابات الاستثمار كامل الخسارة ما لم يثبت أي اعتداء أو تقصير من قبل المصرف.

◀ كان التمويل غير القائم على حقوق الملكية في كلا المصرفين متساوياً نسبياً خلال فترة الدراسة 90.41% مقابل 90.64% ولكنه يختلف كمياً بشكل كبير، حيث بلغ معدل نموه خلال الفترة 2010-2020 حوالي 38% في بنك سورية الدولي الإسلامي مقابل 23% فقط في بنك بيمو السعودي الفرنسي، كما سجل متوسط التمويل غير القائم على حقوق الملكية في نفس الفترة

مبلغ 287 مليار ليرة سورية في بنك سورية الدولي الإسلامي مقابل 202 مليار ليرة سورية فقط في بنك بيمو السعودي الفرنسي، ويشير ذلك إلى تفضيل نسبة كبيرة من العملاء في سورية إيداع مدخراتهم في مصارف إسلامية بدلاً من المصارف التقليدية، بالإضافة إلى كفاءة بنك سورية الدولي الإسلامي في استقطاب هذه المدخرات وتشغيلها بشكل فعال ومربح.

ثانياً: دراسة الكفاءة التشغيلية والإدارية في بنك سورية الدولي الإسلامي وبنك بيمو السعودي الفرنسي

استخدم الباحث مؤشرين لقياس وتحليل الكفاءة التشغيلية والإدارية:

- 1- الرافعة التشغيلية (نسبة التكاليف التشغيلية إلى إجمالي التكاليف)
- 2- نسبة الكفاءة (نسبة المصاريف إلى الإيرادات)

1- الرافعة التشغيلية (نسبة التكاليف التشغيلية إلى إجمالي التكاليف)

تعتبر نسبة الرافعة التشغيلية مقياساً هاماً للكفاءة التشغيلية والإدارية في جميع المؤسسات وخصوصاً في المؤسسات المالية، لأنها تعطي عدة دلالات تتعلق بهيكل الإيرادات والمصاريف وهوامش الربح، وتمثل وفق المعادلة التالية:

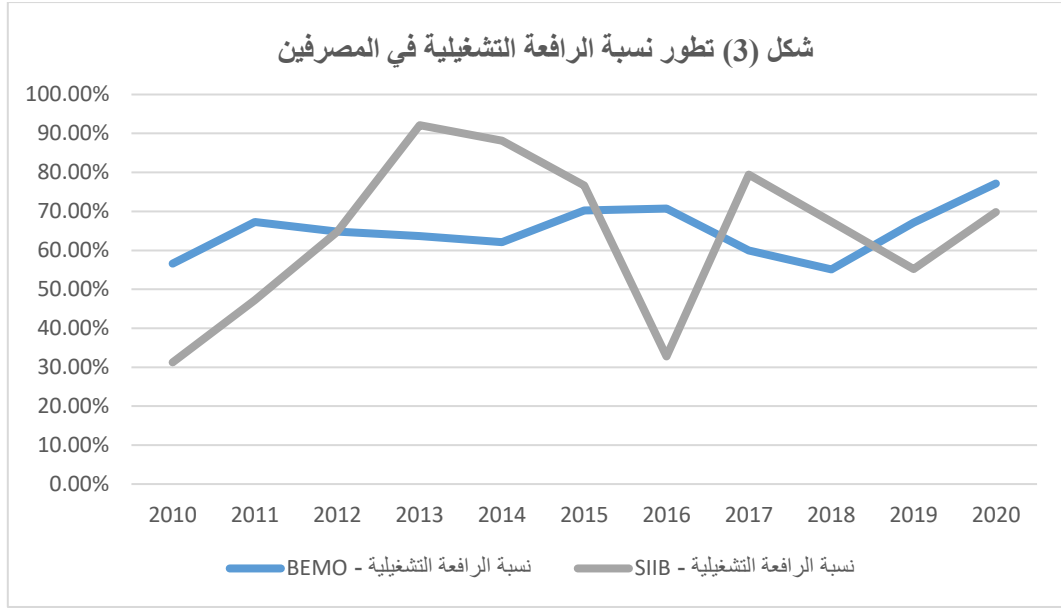
$$\text{نسبة الرافعة التشغيلية} = \frac{\text{إجمالي المصروفات التشغيلية}}{\text{إجمالي التكاليف}}$$

وبشكل عام كلما كانت نسبة الرافعة التشغيلية أقل كان ذلك أفضل، أي أن المصرف الذي يمتلك النسبة الأقل يكون يمتلك كفاءة تشغيلية وإدارية أكبر.

جدول (3) الإحصاءات الوصفية لنسبة الرافعة التشغيلية في المصرفين				
معامل الالتواء	معامل التقلطح	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
0.21	-0.15	6.49%	64.06%	نسبة الرافعة التشغيلية - BEMO
-0.42	-0.84	20.55%	69.97%	نسبة الرافعة التشغيلية - SIIB

يبين الجدول رقم (3) مقارنة للإحصاءات الوصفية لنسبة الرافعة التشغيلية بين بنك بيمو السعودي الفرنسي وبنك سورية الدولي الإسلامي خلال الفترة الممتدة بين عام 2010 إلى عام 2020، حيث يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- **نسبة الرافعة التشغيلية - بنك بيمو السعودي الفرنسي:** إن الانحراف المعياري 6.49% لقيم نسبة الرافعة التشغيلية أقل بكثير من المتوسط الحسابي 64.06% أي أن القيم لا تتسم بالتشتت بل هي مستقرة حول المتوسط، كما يبين الجدول أن قيمة معامل التفلطح -0.15 أقل من 3 وهذا يدل على أن منحنى التوزيع مفلطح أي لا تتركز القيم في فئات محددة على حساب فئات أخرى، وقيمة معامل الالتواء 0.21 وهذه القيمة قريبة من الصفر، فهذا يدل على أن التوزيع متماثل تقريباً أي أقرب ما يكون للتوزيع المعتدل.
- **نسبة الرافعة التشغيلية - بنك سورية الدولي الإسلامي:** إن الانحراف المعياري 20.55% لقيم نسبة الرافعة التشغيلية كبير نسبياً مقارنة مع قيمة الانحراف المعياري في بنك بيمو السعودي الفرنسي أي أن القيم تتسم ببعض التشتت وغير مستقرة حول المتوسط الحسابي 69.97%، كما يبين الجدول أن قيمة معامل التفلطح -0.84 أقل من 3 وهذا يدل على أن منحنى التوزيع مفلطح أي أن القيم تتسم بالتمايز والانتشار الكبير ولا تتركز في فئات محددة، وقيمة معامل الالتواء -0.42 وهذه القيمة قريبة من الصفر، فهذا يدل على أن التوزيع متماثل تقريباً وملتوي قليلاً نحو اليسار.
- كان متوسط نسبة التكاليف التشغيلية إلى إجمالي التكاليف خلال الفترة الممتدة بين عام 2010 إلى عام 2020 أقل في بنك بيمو السعودي الفرنسي 64.06% مقابل 69.97% في بنك سورية الدولي الإسلامي، مما يعكس كفاءة تشغيلية أعلى لإدارة بنك بيمو السعودي الفرنسي في تسيير أعمال المصرف بأقل مصاريف تشغيلية ممكنة وبأقل تأثير ممكن على الدخل الهامشي مما يعطي المصرف مرونة أكبر في تطبيق سياساته الاستراتيجية كما يجنبه من تحقيق خسائر ضخمة في الأزمات، من جهة أخرى امتلك بنك سورية الدولي الإسلامي تكاليف تشغيلية عالية بسبب تغير الإدارات المتتالي في بداية سنوات عمل المصرف وحادثة عهده نسبياً مقارنة ببنك بيمو السعودي الفرنسي بالإضافة إلى تبعات الأزمة من إعسار الزبائن والعقوبات المباشرة التي طالته وأدت إلى تجميد جزء من حساباته، كل هذا أدى إلى تأرجح النسبة وميلها للارتفاع خلال فترة الدراسة ولكن عاودت النسبة إلى الانخفاض في السنوات الأخيرة وهذا ما يؤكد الانحراف المعياري الكبير.



يوضح الشكل (3) تطور نسبة الرافعة التشغيلية (التكاليف التشغيلية إلى إجمالي التكاليف) في بنك سورية الدولي الإسلامي وبنك بيمو السعودي الفرنسي خلال الفترة الممتدة بين عام 2010 إلى عام 2020، حيث يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- ◀ تتكون إجمالي التكاليف في بنك سورية الدولي الإسلامي من المصاريف التشغيلية بالإضافة إلى التكاليف الإيرادية وهي حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من الدخل المشترك واهتلاك موجودات مقتناة بغرض الإجارة أو مؤجرة والمصاريف التشغيلية المشتركة مع أصحاب حسابات الاستثمار المطلق، بينما تتكون إجمالي التكاليف في بنك بيمو السعودي الفرنسي من المصاريف التشغيلية بالإضافة إلى التكاليف الإيرادية وهي الفوائد المدفوعة لأصحاب الودائع والعمولات والرسوم المدينة.
- ◀ نلاحظ استقرار النسبة بشكل أكبر في بنك بيمو السعودي الفرنسي، مقابل تقلب كبير مائل للارتفاع في بنك سورية الدولي الإسلامي خلال فترة الدراسة، حيث تلا ثبات النسبة في بنك بيمو السعودي الفرنسي خلال الفترة 2010-2018 صعود طفيف في عامي 2019 و2020 ناتج عن التغيير في السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعيار 9 الخاص بالخسائر الائتمانية المتوقعة حيث سيتم توضيح هذا التغيير لاحقاً.
- ◀ بشكل عام يؤدي ارتفاع الرافعة التشغيلية (ارتفاع التكاليف التشغيلية نسبةً إلى إجمالي التكاليف) إلى حدوث ضبابية في المستقبل الاستراتيجي للمصرف، حيث تساهم الرافعة التشغيلية العالية في زيادة تقلب أرباح المصرف عند أي تغيير في إجمالي الإيرادات، ويكون تأثيرها سيء جداً

أثناء الأزمات، حيث تنخفض الإيرادات الإجمالية بنسبة معينة، فتتخفص الأرباح الصافية بأضعاف ما انخفضت به الإيرادات، وهذا ما حصل في بداية الأزمة حيث أعر عدد كبير من الزبائن مما شكل ضغط تشغيلي هائل على المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية ولكن استطاعت المصارف التقليدية من تقاويه جزئياً عبر الضمانات والقوانين الإلزامية الأشد نسبياً في تكوين المخصصات، على عكس المصارف الإسلامية التي كان الجزء الأكبر من تمويلاتها غير مغطى بضمانة بالإضافة إلى العيوب الكبيرة في بنود قانون تشكيل المخصصات الخاص بالمصارف الإسلامية (قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٥٩٧ / م.ن/ب ٤ لعام ٢٠٠٩ وتعديلاته).

بناءً على ما سبق، كان السبب الرئيسي في ارتفاع المصاريف التشغيلية في بنك سورية الدولي الإسلامي وخصوصاً في السنوات الخمس الأولى من الدراسة 2010-2015 هو محاولة المصرف استيعاب الخسائر الائتمانية الناتجة من تبعات الأزمة عن طريق تكوين مخصصات ضخمة جداً، حيث شكل مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات أكثر من 70% من إجمالي مصاريف المصرف في عامي 2013 و2014 مما أدى إلى ارتفاع التكاليف بشكل هائل في هاتين السنتين كما يوضح الشكل (3) مؤدياً إلى تسجيل خسائر في صافي أعمال السنة.

2- نسبة الكفاءة (نسبة المصاريف إلى الإيرادات)

تعبر نسبة الكفاءة عن قدرة الإدارة في توليد الإيرادات مقارنة بحجم المصاريف اللازمة لتوليدها، وتمثل وفق المعادلة التالية:

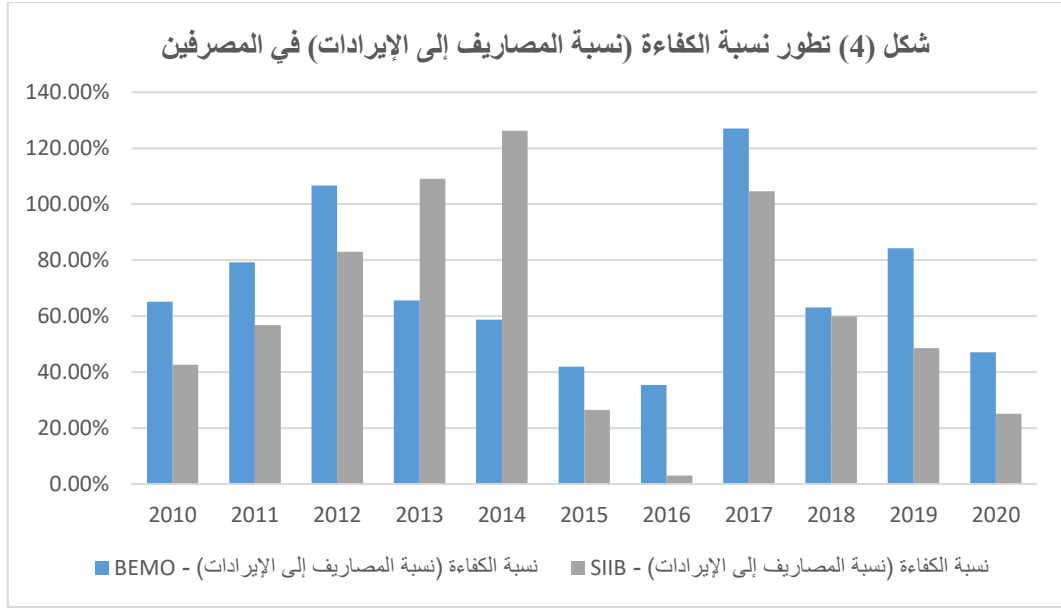
$$\text{نسبة الكفاءة} = \frac{\text{إجمالي المصروفات التشغيلية}}{\text{إجمالي الدخل التشغيلي}}$$

وبشكل عام كلما كانت نسبة الكفاءة أقل كان ذلك أفضل، أي أن المصرف الذي يمتلك النسبة الأقل يكون يمتلك كفاءة تشغيلية وإدارية أكبر في توليد الإيرادات.

جدول (4) الإحصاءات الوصفية لنسبة الكفاءة في المصرفين				
معامل الالتواء	معامل التقلطح	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
0.89	0.43	27.58%	70.38%	نسبة الكفاءة - BEMO
0.27	-0.95	39.10%	62.31%	نسبة الكفاءة - SIIB

يبين الجدول رقم (4) مقارنة للإحصاءات الوصفية لنسبة الكفاءة (نسبة المصاريف إلى الإيرادات) بين بنك بيمو السعودي الفرنسي وبنك سورية الدولي الإسلامي خلال الفترة الممتدة بين عام 2010 إلى عام 2020، حيث نلاحظ:

- بلغ المتوسط الحسابي لنسبة الكفاءة حوالي 71% في بنك بيمو السعودي الفرنسي بانحراف معياري مرتفع قليلاً 28%، بينما بلغ المتوسط الحسابي للنسبة حوالي 63% في بنك سورية الدولي الإسلامي بانحراف معياري مرتفع 39%، وهذا يدل على تأرجح النسبة خلال فترة الدراسة.
- تبين القيم الكبيرة للانحراف المعياري تقلب النسبة خلال فترة الدراسة، وخصوصاً في بنك سورية الدولي الإسلامي، ووصلت في بعض السنوات إلى أكثر من 100% أي أن المصرف حقق خسائر، حيث فاقت المصاريف الإيرادات في بنك سورية الدولي الإسلامي في أعوام 2013 و2014 و2017، بينما حقق بنك بيمو السعودي الفرنسي خسائر في أعوام 2012 و2017.
- بالمقارنة بين المتوسطين نلاحظ أن بنك سورية الدولي الإسلامي يمتلك متوسط نسبة كفاءة 63% أقل من بنك بيمو السعودي الفرنسي 71% خلال الفترة 2010-2020، مما يعكس قدرة أكبر لإدارة بنك سورية الدولي الإسلامي في توليد الإيرادات بأقل مصاريف تشغيلية ممكنة، حيث لتوليد دخل تشغيلي صافي يبلغ 100 ليرة سورية احتاج بنك سورية الدولي الإسلامي إلى مصاريف تشغيلية تبلغ فقط 63 ليرة سورية، بينما احتاج بنك بيمو السعودي الفرنسي إلى مصاريف تشغيلية تبلغ 71 ليرة سورية لتوليد الدخل التشغيلي نفسه وهو 100 ليرة سورية.



يوضح الشكل (4) تطور نسبة الكفاءة (نسبة المصاريف إلى الإيرادات) في بنك سورية الدولي الإسلامي وبنك بيمو السعودي الفرنسي خلال الفترة الممتدة بين عام 2010 إلى عام 2020، حيث يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

◀ سجل بنك سورية الدولي الإسلامي معدلات أقل لنسبة الكفاءة مقارنةً ببنك بيمو السعودي الفرنسي في معظم سنوات الدراسة، مما يعكس كفاءة تشغيلية أعلى لإدارة بنك سورية الدولي الإسلامي.

◀ أي أن بنك سورية الدولي الإسلامي امتلك قدرة أعلى من بنك بيمو السعودي الفرنسي في توليد الإيرادات بأقل مصاريف تشغيلية ممكنة.

◀ ولكن بالمقارنة مع النسبة السابقة، امتلك بنك سورية الدولي الإسلامي نسبة رافعة تشغيلية (مصاريف تشغيلية إلى إجمالي التكاليف) مرتفعة، ومع ذلك امتلك نسبة كفاءة (مصاريف تشغيلية إلى دخل تشغيلي) منخفضة، وبالمقابل امتلك بنك بيمو السعودي الفرنسي نسبة رافعة تشغيلية (مصاريف تشغيلية إلى إجمالي التكاليف) منخفضة، ومع ذلك امتلك نسبة كفاءة (مصاريف تشغيلية إلى دخل تشغيلي) مرتفعة!

ما تفسير ذلك وما معناه؟

◀ تتميز المصارف الإسلامية بامتلاكها تكلفة إيرادية هامشية أقل من المصارف التقليدية، لأنها لا تتحمل أي تكلفة على الحسابات الجارية كما أنها لا تتحمل أي تكاليف تمويلية في حال عدم استخدامها مصادر التمويل، على عكس المصارف التقليدية التي تتحمل تكلفة مصادر

التمويل بكل الأحوال، بعبارة أخرى تمتلك المصارف الإسلامية عموماً دخل هامشي أكبر من المصارف التقليدية، أي أن صافي دخلها من العمليات والخدمات الأساسية أكبر، لأن تكلفة التمويل لديها أقل نسبياً.

بناءً على النقطة السابقة، يمكننا تفسير سبب امتلاك بنك سورية الدولي الإسلامي وبنك بيمو السعودي الفرنسي لنتائج متعاكسة لنسبة الرافعة التشغيلية (المصاريف التشغيلية إلى إجمالي التكاليف) ونسبة الكفاءة (المصاريف التشغيلية إلى الدخل التشغيلي)، وهذا يعود كما ذكر سابقاً إلى امتلاك بنك سورية الدولي الإسلامي لدخل هامشي أكبر من بنك بيمو السعودي الفرنسي، مما غطى على الارتفاع الحاصل في المصاريف التشغيلية في بنك سورية الدولي الإسلامي خلال فترة الدراسة، حيث بلغ متوسط نسبة التكاليف الإيرادية (التكاليف الإيرادية¹ قسمة الدخل الإجمالي من العمليات والخدمات الأساسية) حوالي 23% في بنك سورية الدولي الإسلامي مقابل 31% في بنك بيمو السعودي الفرنسي خلال فترة الدراسة 2010-2020.

نستنتج مما سبق أن امتلاك بنك سورية الدولي الإسلامي لنسبة كفاءة منخفضة لم يكن بسبب كفاءة الإدارة في إدارة المصاريف، وأيضاً امتلاك بنك بيمو السعودي الفرنسي لنسبة كفاءة مرتفعة لم يكن بسبب فشل الإدارة في إدارة المصاريف، بل يمكننا أن نقول أن إدارة بنك بيمو السعودي الفرنسي امتلكت كفاءة أكبر في إدارة المصاريف التشغيلية، بينما امتلكت إدارة بنك سورية الدولي الإسلامي كفاءة أعلى في إدارة الدخل التشغيلي مستفيدةً من مرونته الربحية في المصارف الإسلامية.

¹ يقصد بالتكاليف الإيرادية بالتكاليف المباشرة للخدمات والعمليات الأساسية للمصرف، وتتكون في بنك سورية الدولي الإسلامي من حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من الدخل المشترك واهلاك موجودات مقتناة بغرض الإجارة أو مؤجرة والمصاريف التشغيلية المشتركة مع أصحاب حسابات الاستثمار المطلق، بينما تتكون في بنك بيمو السعودي الفرنسي من الفوائد المدفوعة لأصحاب الودائع والعمولات والرسوم المدينة.

ثالثاً: دراسة جودة المحفظة الائتمانية في بنك سورية الدولي الإسلامي وبنك بيمو السعودي الفرنسي

تعد جودة محفظة الأصول أحد أكثر المؤشرات أهمية في تحديد صحة الوضع الإجمالي للمؤسسات المالية، حيث تشير إلى كم ونوع المخاطر الائتمانية المحيطة بالمصرف، وسيتم في دراستنا تحليل جودة المحفظة الائتمانية في المصرفين المدروسين وفق النسب التالية:

1- نسبة إجمالي مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية

2- نسبة التسهيلات غير المنتجة

1- نسبة إجمالي مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية

استخدم الباحث هذه النسبة لتحليل التغيرات التي طرأت على المخاطر الائتمانية المحيطة بالمصرفين خلال فترة الدراسة 2010-2020 وبيان أسباب حدوث هذه التغيرات وتفسيرها، بالإضافة إلى دراسة تغير حجم إجمالي المحفظة الائتمانية في نفس الفترة، حيث يعبر عن النسبة بالمعادلة الآتية:

إجمالي مخصص الخسائر الائتمانية لكامل تعرضات

المحفظة الائتمانية داخل وخارج الميزانية

إجمالي تعرضات المحفظة الائتمانية داخل وخارج

الميزانية

نسبة إجمالي مخصص

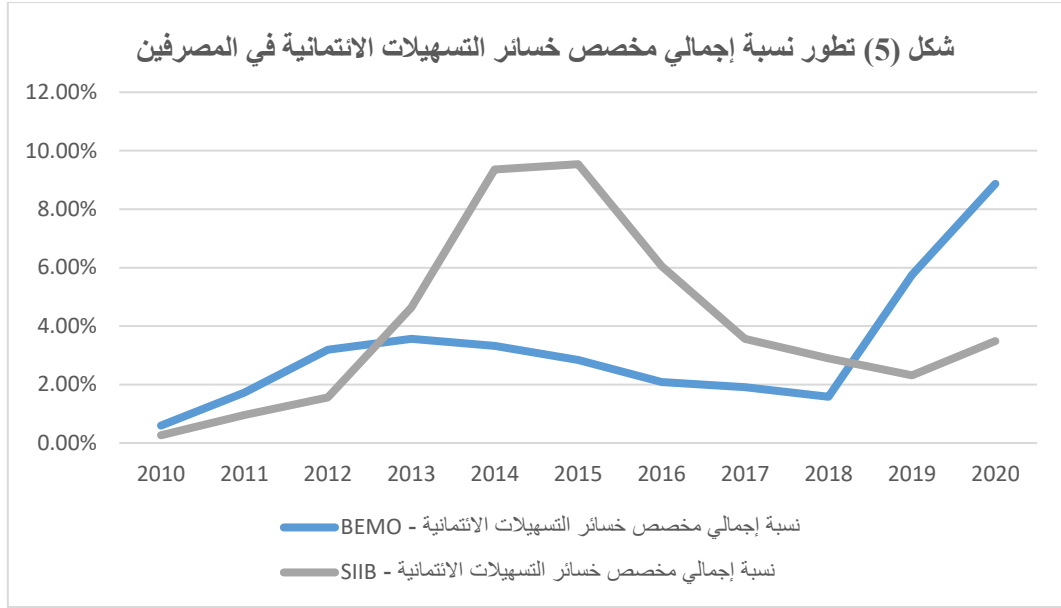
خسائر التسهيلات الائتمانية

كلما كانت قيمة النسبة أقل كان ذلك أفضل، إذ تعبر القيمة المنخفضة عن محفظة أصول ذات جودة عالية في تحقيق إيرادات مستقرة.

جدول (5) الإحصاءات الوصفية لنسبة إجمالي مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية في المصرفين				
معامل الالتواء	معامل التقلطح	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
1.65	3.05	2.31%	3.22%	نسبة إجمالي مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية - BEMO
0.86	-0.21	3.13%	4.06%	نسبة إجمالي مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية - SIIB

يبين الجدول رقم (5) مقارنة للإحصاءات الوصفية لنسبة إجمالي مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية بين بنك بيمو السعودي الفرنسي وبنك سورية الدولي الإسلامي خلال الفترة الممتدة بين عام 2010 إلى عام 2020، حيث نلاحظ:

- بلغ المتوسط الحسابي لنسبة إجمالي مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية 3.22% في بنك بيمو السعودي الفرنسي بانحراف معياري مرتفع 2.31%، بينما بلغ المتوسط الحسابي للنسبة 4.06% في بنك سورية الدولي الإسلامي بانحراف معياري مرتفع أيضاً 3.13%، وهذا يدل على تأرجح النسبة بشكل كبير خلال فترة الدراسة في كلا المصرفين.
- تبين القيم الكبيرة للانحراف المعياري التقلب الكبير لنسبة إجمالي مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية خلال فترة الدراسة في كلا المصرفين، ويعود ذلك إلى التأثير الناتج عن التغير في السياسات المحاسبية مما أدى إلى ارتفاع المخصصات بشكل مفاجئ وكبير في آخر سنوات الدراسة وخصوصاً في بنك بيمو السعودي الفرنسي، بينما في بنك سورية الدولي الإسلامي كان سبب الانحراف المرتفع هو رداءة أنظمة وقوانين تشكيل المخصصات وعدم كفاءتها في معالجة مشكلة إفسار الزبائن الناتجة عن الأزمة بسبب عدم مناسبتها لطبيعة المخاطر الائتمانية التي تواجه المصارف الإسلامية مما أدى إلى ارتفاع المخصصات بشكل ضخم في عدة سنوات خلال فترة الدراسة.
- بالمقارنة بين المتوسطين نلاحظ أن بنك سورية الدولي الإسلامي امتلك متوسط نسبة إجمالي مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية 4.06% أعلى من بنك بيمو السعودي الفرنسي 3.22% خلال الفترة 2010-2020، مما يؤكد على طبيعة ارتفاع المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية، وتعود أسباب تعرض المصرف الإسلامي لمخاطر ائتمانية أعلى من المصرف التقليدي إلى المبادئ الشرعية والفقهية والأخلاقية التي تحكم تعاملات المصارف الإسلامية خصوصاً بما يتعلق بمسألة الضمان والأمانة، ومن هذه المبادئ: عدم جواز توثيق الدين بالضمانات والرهنات إلا في حالات محددة، وعدم إمكانية زيادة الدين بعد ثبوته في الذمة (مما يسبب خسائر هائلة في حالة التضخم كما حصل في المصارف الإسلامية السورية خلال الأزمة)، ومنع المتاجرة بالديون شرعاً، بالإضافة إلى عدم جواز وضع شرط ضع وتعجل.



يوضح الشكل (5) تطور نسبة إجمالي مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية في بنك سورية الدولي الإسلامي وبنك بيمو السعودي الفرنسي خلال الفترة الممتدة بين عام 2010 إلى عام 2020، حيث يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

◀ **2010-2015:** وهي الفترة الأشد تأثيراً في الأزمة على المصارف، حيث بدأ خلال هذه الفترة ظهور عوامل سببت تأثير خطر جداً على المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية، ومن هذه العوامل توقف فروع عديدة عن العمل مما سبب انخفاض حجم المحفظة الائتمانية، بالإضافة إلى إعسار عدد كبير من الزبائن ومماطلتهم وخروجهم من البلاد مما أدى إلى ارتفاع قيمة المخصصات بشكل استثنائي وبالتالي ارتفاع النسبة بنفس الوتيرة وخصوصاً في بنك سورية الدولي الإسلامي، حيث استطاع بنك بيمو السعودي الفرنسي من تقادي هذا الارتفاع جزئياً عبر الضمانات والقوانين الإلزامية الأشد نسبياً في تكوين المخصصات، على عكس بنك سورية الدولي الإسلامي الذي كان الجزء الأكبر من تمويلاته غير مغطى بضمانة بالإضافة إلى العيوب الكبيرة في بنود قانون تشكيل المخصصات مما سبب تشكيل مخصصات هائلة خاصة في أعوام 2013 و2014 و2015 كما يبين الشكل (5) حيث بلغ مصروف مخصص الخسائر الائتمانية لوحده أكثر من 70% من إجمالي مصاريف بنك سورية الدولي الإسلامي.

◀ **2016-2018:** وتتميز هذه الفترة باستقرار الأوضاع في البلاد مما أعطى فرصة للمصارف للتنفس وإعادة التفكير في التوسع من جديد، حيث طغى على هذه الفترة إصلاحات عديدة في

سياسات منح الائتمان بالإضافة إلى إنجاز تسويات مهمة مع الزبائن المتعثرة من خلال إعادة هيكلة¹ تسهيلاتهم غير المنتجة، مما أدى إلى حدوث هبوط متواصل في إجمالي المخصص من جهة بالإضافة إلى ارتفاع حجم إجمالي التسهيلات بسبب السياسية التوسعية التي اتبعتها المصرفين في هذه الفترة من جهة أخرى، حيث نتج عن العاملين السابقين انخفاض النسبة بشكل كبير خلال هذه الفترة كما يبين الشكل (5)، ويتضح ذلك جلياً في بنك سورية الدولي الإسلامي حيث أنه خلال عام 2016 تسببت تسوية نسبة كبيرة من التسهيلات غير المنتجة (حوالي 5 مليار ليرة سورية) وإعادة تصنيفها كتسهيلات منتجة عن طريق إعادة هيكلتها إلى انخفاض إجمالي المخصصات بشكل حاد كما يبين الشكل (5) وتحقيق استرداد موجب بلغ حوالي 3.2 مليار ليرة سورية في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية في تلك السنة، كما حقق بنك بيمو السعودي الفرنسي استرداد موجب في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية في عامي 2016 و2017 بلغ حوالي 800 مليون ليرة سورية عن طريق إعادة هيكلة جزء من تسهيلات غير المنتجة أيضاً.

◀ **2019-2020:** نلاحظ عودة ارتفاع نسبة إجمالي مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية في هاتين السنتين ويعود ذلك إلى التغيير في السياسات المحاسبية الناتج عن تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 ومعيار المحاسبة المالية الإسلامي رقم 30 والمتعلقين بالخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث شكل هذا التغيير نقلة نوعية في أساليب تقدير وقياس والاعتراف بالخسائر الائتمانية عن طريق إدخال أساليب علمية وعملية متقدمة لتقدير المخصصات حيث أعطت هذه الأساليب الجديدة صورة أكثر واقعية للمخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية وبالتالي نتج عن تطبيقها ارتفاع المخصصات بشكل كبير مما سبب صعود النسبة كما يبين الشكل (5)، ولكن وفقاً للشكل (5) قد يبدو أن الازدياد الحاصل في نسبة إجمالي المخصص في هاتين السنتين كان أكبر في بنك بيمو السعودي الفرنسي بينما هو في الحقيقة متقارب كميّاً حيث تضاعف حجم المخصصات أكثر من أربع مرات في كلا المصرفين ولكن ضخامة المحفظة الائتمانية الخاصة ببنك سورية الدولي الإسلامي جعلت النسبة تبدو صغيرة نسبياً حيث وصل حجم محفظته الائتمانية إلى أكثر من 1500 مليار ليرة سورية في عام 2020 مقابل النصف تقريباً لبنك بيمو السعودي بحوالي

¹ يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح ... الخ، ومن ناحية قياس المخاطر الائتمانية يترتب على عملية إعادة الهيكلة ارتفاع تصنيف التسهيلات غير المنتجة لتصبح تسهيلات منتجة من جديد وبالتالي تنخفض مخاطرها الائتمانية وتنخفض قيمة المخصص المرصود لها.

790 مليار ليرة سورية، كما نلاحظ استمرار ارتفاع النسبة في عام 2020 وذلك بسبب تعليمات مصرف سورية المركزي برفع معدلات المخصصات والاحتياطات بسبب حالة عدم التأكد المستقبلي المرتبطة بانتشار فيروس كورونا.

2- نسبة التسهيلات غير المنتجة

تعد نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي المحفظة الائتمانية من المقاييس الهامة بما يتعلق بجودة الأصول حيث تعطي مؤشرات عن كفاءة سياسات منح الائتمان، والاستراتيجية التي يتبعها المصرف (هجومية أو متحفظة)، كما تقدم تطلع مستقبلي عن الخسائر التي قد يتكبدها المصرف. بالإضافة إلى ذلك تعطي دلالات تتعلق بحالة البيئة الاقتصادية التي تنشط فيها المصارف، ويعبر عن النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة التسهيلات غير المنتجة} = \frac{\text{التسهيلات غير المنتجة (غير العاملة)}}{\text{إجمالي تعرضات المحفظة الائتمانية داخل وخارج الميزانية}}$$

كلما كانت قيمة النسبة أقل كان ذلك أفضل، إذ تعبر القيمة المنخفضة للنسبة عن محفظة أصول ذات جودة عالية ومخاطر ائتمانية منخفضة.

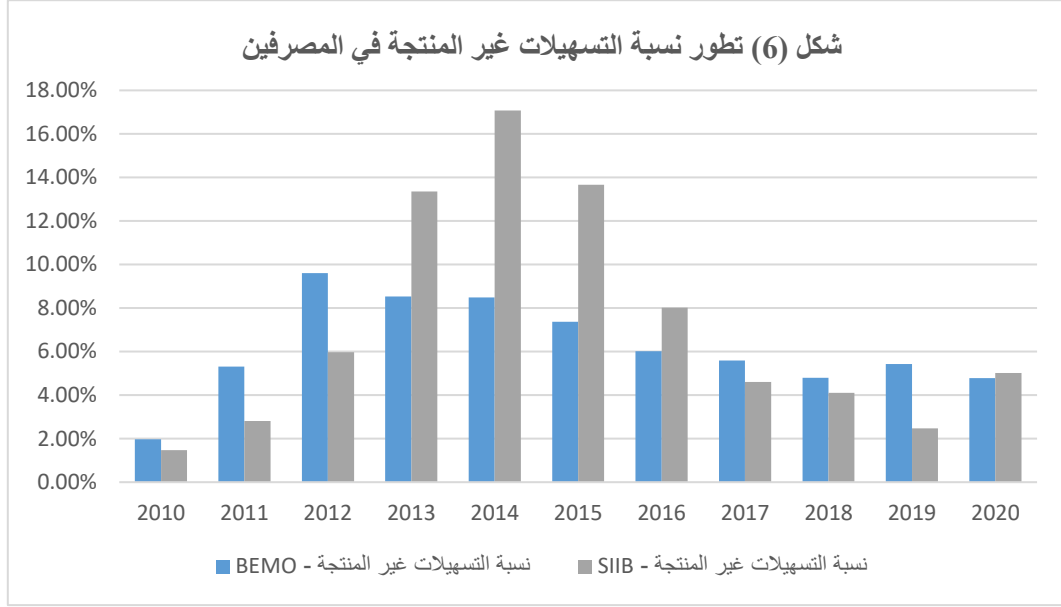
استخدم الباحث هذه النسبة بشكل أساسي لتوضيح التغيرات التي حصلت في النسبة السابقة (نسبة إجمالي مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية) وتفسير أسباب حدوثها، كما أن هذه النسبة تفسر العديد من التغيرات في النسب المدروسة وتعطي تحليل معمق للتغيرات الحاصلة في أداء مصارف العينة خلال فترة الدراسة لذلك تم التوسع بدراستها وتحليلها بشكل مفصل.

جدول (6) الإحصاءات الوصفية لنسبة التسهيلات غير المنتجة في المصرفين				
معامل الالتواء	معامل التقلطح	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
-0.15	0.10	2.17%	6.17%	نسبة التسهيلات غير المنتجة - BEMO
0.91	-0.52	5.24%	7.14%	نسبة التسهيلات غير المنتجة - SIIB

يبين الجدول رقم (6) مقارنة للإحصاءات الوصفية لنسبة التسهيلات غير المنتجة بين بنك بيمو السعودي الفرنسي وبنك سورية الدولي الإسلامي خلال الفترة الممتدة بين عام 2010 إلى عام 2020، حيث نلاحظ:

- **نسبة التسهيلات غير المنتجة - بنك بيمو السعودي الفرنسي:** إن الانحراف المعياري 2.17% لقيم نسبة التسهيلات غير المنتجة أقل من المتوسط الحسابي 6.17% أي أن القيم لا تتسم بالتشتت بل هي مستقرة حول المتوسط، كما يبين الجدول أن قيمة معامل التفلطح 0.10 أقل من 3 وهذا يدل على أن منحنى التوزيع مفلطح أي لا تتركز القيم في فئات محددة على حساب فئات أخرى، وقيمة معامل الالتواء -0.15 وهذه القيمة قريبة جداً من الصفر، فهذا يدل على أن التوزيع متماثل تقريباً أي أقرب ما يكون للتوزيع الطبيعي.
- **نسبة التسهيلات غير المنتجة - بنك سورية الدولي الإسلامي:** إن قيمة الانحراف المعياري 5.24% لقيم نسبة التسهيلات غير المنتجة كبيرة وقريبة من قيمة المتوسط الحسابي 7.14% أي أن القيم تتسم بالتشتت الكبير وغير مستقرة حول المتوسط، كما يبين الجدول أن قيمة معامل التفلطح -0.52 أقل من 3 وهذا يدل على أن منحنى التوزيع مفلطح أي أن القيم تتسم بالتمايز والانتشار الكبير ولا تتركز في فئات محددة، وقيمة معامل الالتواء 0.91 وهذه القيمة موجبة ولكن قريبة من الصفر، فهذا يدل على أن التوزيع متماثل تقريباً مع التواء موجب طفيف نحو اليمين.
- كان متوسط نسبة التسهيلات غير المنتجة خلال الفترة الممتدة بين عام 2010 إلى عام 2020 أقل في بنك بيمو السعودي الفرنسي 6.17% مقابل 7.14% في بنك سورية الدولي الإسلامي، مما يؤكد على نتائج النسبة السابقة، حيث تعد نسبة إجمالي مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية انعكاساً لنسبة التسهيلات غير المنتجة، ويعتبر حجم التسهيلات غير المنتجة في المحفظة الائتمانية أهم محدد في تقدير حجم إجمالي المخصصات، كما أنها تفسر سبب ارتفاع المصاريف التشغيلية في بنك سورية الدولي الإسلامي خلال فترة الدراسة، وبالمجمل تعتبر النسبة مرتفعة في كلا المصرفين حيث تعتبر وكالة فيتش للتصنيف الائتماني (Fitch Ratings) أن المؤسسات المالية التي تمتلك تسهيلات غير منتجة تفوق نسبة 5% من إجمالي محفظتها تكون أصولها ذات جودة منخفضة كما تكون معرضة لمخاطر ائتمانية مرتفعة وعدم استقرار في عوائدها بسبب التكاليف الإدارية والتشغيلية العالية المتعلقة بمعالجة واسترداد هذه الديون، ويعود السبب خلف ارتفاع التسهيلات غير المنتجة في المصارف إلى عدة عوامل مثل عدم كفاءة إدارة المخاطر الائتمانية في تعقب واكتشاف مؤشرات التعثر، والتوسع غير المدروس، والنكسات في الاقتصاد الوطني نتيجةً للأزمات، بالإضافة إلى التركيز

الائتماني في قطاعات وخدمات محددة وعدم تنويع المحفظة الائتمانية، وهي جميعها عوامل تعرض لها المصرفين المدروسين بدرجات مختلفة خلال فترة الدراسة.



يوضح الشكل (6) تطور نسبة التسهيلات غير المنتجة في بنك سورية الدولي الإسلامي وبنك بيمو السعودي الفرنسي خلال الفترة الممتدة بين عام 2010 إلى عام 2020، حيث يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- ◀ نلاحظ بدء ارتفاع نسبة التسهيلات غير المنتجة تدريجياً في كلا المصرفين خلال الفترة 2010-2012 معطية مؤشراً قوياً لأزمة حادة قادمة، ومن ثم تسجيلها ذروة ارتفاعها خلال الفترة 2013-2015، لتتخف بعدها تدريجياً خلال الفترة 2016-2018 نتيجة لتدخل سلطة النقد واستقرار الأوضاع الأمنية داخل البلاد، لتعاود الصعود قليلاً في عامي 2019 و2020 نتيجة للتغير في السياسات المحاسبية المتعلقة بقياس المخاطر الائتمانية.
- ◀ تضاعفت النسبة أكثر من مرة في كلا المصرفين خلال الفترة 2010-2012 منذرةً بقدم أزمة حادة، حيث ارتفعت النسبة في بنك بيمو السعودي الفرنسي من 2% في عام 2010 إلى 10% في عام 2012 كما ارتفعت من 1.5% إلى 6% في بنك سورية الدولي الإسلامي في نفس الفترة، وشكل هذا الارتفاع مؤشراً خطراً قد يهدد استمرارية البنوك، مما استدعى تدخل السلطات النقدية في سورية لتلافي انهيار القطاع المصرفي، وجاء التدخل عن طريق إصدار

عدة قوانين وتعديلات على قوانين سابقة من شأنها تخفيف وطأة الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالمصارف السورية.

◀ بدايةً أصدر مجلس النقد والتسليف عام 2013 القرار رقم (902) القاضي بتعديل عدة بنود أساسية في القرار رقم (597) والذي كان صدر في عام 2009 ويتعلق بتصنيف التسهيلات الائتمانية، ومن أهم التغييرات التي جاءت في القرار رقم (902) هو تعديل الشرط الأساسي لتصنيف التسهيلات كديون غير منتجة، حيث وفقاً للقرار رقم (597) كانت التسهيلات تصنف كديون غير منتجة في حال مضي أكثر من 90 يوم على استحقاق القسط أو الدفعة، بينما في القرار رقم (902) تم رفعة عتبة أيام التعثر وأصبحت التسهيلات تصنف كديون غير منتجة في حال مضي أكثر من 180 يوم على استحقاق القسط أو الدفعة، حيث هدف هذا التعديل إلى كسر حدة معدلات التعثر عن طريق إطالة مدة حدوثها لإعطاء فرصة أكبر للمصارف لمعالجة وضعها عن طريق توزيع الخسائر على عدة فترات.

◀ وبالرغم من ذلك لم يمنع القرار (902) معدلات التعثر من الارتفاع ولم يخفصها فعلياً بل قام فقط بتأجيل تأثيرها وتوزيعه على عدة سنوات، حيث وصلت نسبة التسهيلات غير المنتجة ذروتها خلال الفترة 2013-2015 كما يبين الشكل (6) مسجلةً متوسط بلغ حوالي 15% في بنك سورية الدولي الإسلامي مقابل 8% في بنك بيمو السعودي الفرنسي، حيث تسبب ارتفاع معدلات التعثر إلى فرض خسائر تشغيلية هائلة على المصارف مما قضى لتدخل مصرف سورية المركزي بإصداره تعليمات للمصارف السورية مطالباً إياها بتسريع إجراءات زيادة رأس المال ليتوافق مع الحدود المطلوبة 15 مليار ليرة سورية للمصارف الإسلامية و10 مليار ليرة سورية للمصارف التقليدية، حيث جاءت تعليمات زيادة كفاية رأس المال بهدف امتصاص الخسائر المتوقعة من ارتفاع نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر نتيجة تدني جودة محفظة الأصول.

◀ جاء التدخل الثاني لمجلس النقد والتسليف من خلال التعليمات المكملة للقرار (902) والقرار (1079) لعام 2014، حيث تم تعديل شروط إعادة هيكلة التسهيلات غير المنتجة لتصبح ميسرة وأكثر سهولة، حيث تطلب العميل المتعثر تسديد ثلاث أقساط فقط في مواعيدها لإعادة تصنيف تسهلاته كديون منتجة، حيث أدت إعادة هيكلة نسبة كبيرة من التسهيلات المتعثرة خلال الفترة 2016-2018 إلى انخفاض نسبة التسهيلات غير المنتجة تدريجياً كما يبين الشكل (6).

بعد استعادة المصارف عافيتها نسبياً وتوسعها عبر البلاد مجدداً كان الوقت قد حان للرجوع لتطبيق قوانين أكثر واقعية مشابهة لما قبل الأزمة ولكن بصورة أكثر تطوراً، وجاء ذلك عن طريق إصدار مجلس النقد والتسليف القرار رقم (4 / م ن) في عام 2019 والقاضي بإلزام المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 ومعيار المحاسبة المالية الإسلامي رقم 30، على أن يتولى مصرف سورية المركزي إصدار تعليمات القياس والاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث سببت الأساليب المتقدمة التي جاءت في المعيار بإعطاء صورة تعكس الواقع مما سبب ارتفاع نسبة التسهيلات غير المنتجة مجدداً بشكل مقبول في عامي 2019 و2020 كما يبين الشكل (6)، حيث أنه وفقاً للمعيار الجديد أصبح يتم تشكيل مخصص يقارب 100% مقابل قيمة التسهيلات غير المنتجة كتحوط اتجاهها، بينما سابقاً كانت النسبة ضئيلة جداً، حيث أنه وفقاً للمعيار القديم وخلال الفترة 2010-2018 كان إجمالي مخصص المحفظة بأكمله يساوي أقل من 40% من قيمة التسهيلات غير المنتجة في كلا المصرفين، ولكن ارتفعت هذه النسبة في السنتين الأخيرتين لتصبح أكثر من 120%.

نستنتج مما سبق أن الأزمة ضربت القطاع المصرفي بأكمله بشكل متساوي تقريباً، ومع ذلك كانت نسبة التسهيلات غير المنتجة أعلى في بنك سورية الدولي الإسلامي، ويعود ذلك إلى عدة أسباب داخلية أهمها التركيز الائتماني في قطاعات وخدمات محددة وعدم تنوع المحفظة الائتمانية، حيث أدى الاعتماد الكبير لبنك سورية الدولي الإسلامي على عقود البيوع "منتجات قائمة على الائتمان" إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية، حيث شكلت عقود المرابحة 100% تقريباً من محفظته الائتمانية، بالإضافة إلى ذلك امتلك بنك سورية الدولي الإسلامي خلال الفترة 2010-2013 تركيز ائتماني كبير في قطاع الشركات بحوالي 60% من محفظته (وبشكل أدق كان جزء كبير من تمويلاته ينحصر في عدد قليل من الزبائن) وكان هذا التركيز على حساب قطاعات أكثر أماناً مثل التوظيف بالمصارف الأخرى والاستثمار بالأوراق المالية حيث أنه لم يستطع الاستثمار في هذه القطاعات بشكل كبير نتيجةً للضوابط الشرعية، بالمقابل اتبع بنك بيمو السعودي الفرنسي نهجاً أكثر تحفظاً في بداية الأزمة حيث أنه خلال الفترة 2010-2013 كان أكثر من نصف أصوله عبارة عن إيداعات لدى مصارف أخرى داخل وخارج

القطر (Intra-Banking Fund)¹، بالإضافة إلى ذلك امتلك بنك بيمو السعودي الفرنسي استثمارات بالأوراق والسندات المالية أكبر بكثير من بنك سورية الدولي الإسلامي؛ بالمجمل أدت جميع هذه الأسباب بالإضافة إلى الأسباب التي ذكرت مسبقاً خلال الدراسة إلى ارتفاع نسبة التسهيلات غير المنتجة بشكل أكبر في بنك سورية الدولي الإسلامي وعدم استقرار عوائده خلال فترة الدراسة مقارنةً بنظيره.

¹ وهو نهج تتبعه المصارف عند توقعها حدوث أزمة في الأجل المتوسط، حيث تتبعه حالياً معظم المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية، ولكنه بالنهاية هو نوع من أنواع التركيز الائتماني ولكن بدرجة مخاطر ائتمانية منخفضة، كما له آثار كارثية في انهيار القطاع المصرفي حيث أنه كان من أهم الأسباب الخفية في حدوث أزمة عام 2008.

رابعاً: دراسة جودة التقارير المالية في بنك سورية الدولي الإسلامي وبنك بيمو السعودي الفرنسي

تمثل التقارير المالية المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي في أي شركة والتي يتم إعدادها نتيجة القيام بمجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها الشركة لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة لأصحاب المصالح للاستفادة منها في اتخاذ القرارات المختلفة، إذ تعتبر التقارير المالية أداة توصيل لتلك المعلومات، وبذلك يتمثل الهدف الرئيسي للتقارير المالية في توصيل معلومات مالية عن الشركة، ويجب أن تكون تلك المعلومات مستوفية لخصائص نوعية ذات جودة محددة لكي تحقق الغرض من إعدادها في أن تكون مفيدة لأصحاب المصالح.

وقد حظي مفهوم الخصائص التي تحدد جودة التقارير المالية بالاهتمام خاصة في أعقاب الانهيارات المالية الكبرى التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من دول العالم في مطلع القرن الحادي والعشرين، ومن الناحية الأكاديمية فإن تعريفات متعددة لجودة المعلومات المحاسبية تم وضعها من قبل العديد من الباحثين، وكذلك العديد من المنظمات المهنية في مجال المحاسبة مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)، ومجلس التقارير المالية البريطاني Financial Reporting Council، ولعل القاسم المشترك بين هذه التعريفات أن جودة المعلومات المحاسبية هي¹: تلك الخصائص التي تجعل المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير والقوائم المالية نافعة إلى أقصى درجة ممكنة لمستخدميها المتنوعين في ضوء احتياجاتهم المتنوعة من المعلومات المحاسبية؛

وقد تعددت المقاييس التي استخدمها الباحثين والمنظمين لقياس تلك المنفعة المتولدة من التقارير المالية، حيث يرى الباحثين أن أهم مقياس للمنفعة التي تقدمها التقارير المالية هو قدرتها على توفير معلومات صادقة وشفافة عن الوضع الاقتصادي للشركة لمساعدة أصحاب المصالح في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المستقبلية المتعلقة بتلك الشركة (decision-useful) أي أن تكون مؤثرة على قراراتهم المستقبلية، ومن جهة ثانية يرى الباحثين في مجال المحاسبة المالية أن المقياس الأساسي لمنفعة التقارير المالية يتمثل بقدرتها على توفير مؤشرات دقيقة نسبياً تفيد بعملية التخطيط المالي أي تساعد على التنبؤ بالأداء المستقبلي وتقدير العوائد المستقبلية وتغييراتها، وفي ضوء ذلك

¹ محمد دسوقي، عبدالمحسن، أهمية خصائص جودة معلومات التقارير والقوائم المالية، مقال منشور على موقع جامعة البحرين، كانون الأول 2019.

يجب أن توفر تلك التقارير المالية درجة معينة من القدرة على التوقع لتفي باحتياجات هؤلاء المستخدمين من داخل المؤسسة أو خارجها بالمعلومات المتعددة التي تساعد بإعطائهم لمحة تنبؤية ملائمة لوضع الشركة الحالي والمستقبلي الفعلي وبالتالي تسمح لهم باتخاذ القرار الأمثل؛

وأجاز الفقهاء في الاقتصاد الإسلامي التخطيط والتنبؤ المالي على أن يكون قائماً حصراً على الدلائل الحسية والتجارب التاريخية التراكمية وأن لا يتم الجزم بحدوث التوقعات بل لأخذ لمحة تفيد في التحضير والتخطيط الأمثل للمستقبل، مفرقين هذا النوع من التوقع عن التنجيم وادعاء علم الغيب الذي لا يستند على أي مؤشرات أو دلائل حسية وهو محرم شرعاً، فنحن نعلم بناءً على تجاربنا السابقة الموعد الدقيق لشروق وغروب الشمس وموعد تعاقب الفصول كما أننا نستطيع أن نتنبأ بحالة الطقس بناءً على مؤشرات حسية معينة مثل الرعد والبرق والسحاب فنحنم بهطول المطر مما يمنحنا فرصة للتحضير لهطول المطر، ويقول الشيخ ابن عثيمين في هذا الشأن "أن كل ما يدرك بالحساب والحس والتجربة حتى ولو كان من المستقبل ليس من الكهانة أو ادعاء علم الغيب"؛

ويؤكد الباحثين في الاقتصاد الإسلامي على أهمية المؤشرات المستقبلية الناتجة عن عملية التنبؤ المالي حيث تظهر ضرورة هذه المعلومات فيما يلي¹:

- تحتاج معظم قرارات الاستثمار إلى معرفة المصرف الإسلامي مسبقاً عن الأثر المتوقع لكل مصدر من مصادر التمويل على الربحية والسيولة في الأجل الطويل، ودراسة قدرة المشروع الاستثماري على الوفاء بالتزاماته المستقبلية، ويتم ذلك عن طريق دراسة عدة مؤشرات تتعلق بذلك المشروع.
- تحتاج قرارات التمويل التي يتخذها المصرف الإسلامي إلى دراسة مستقبلية لكل نوع من أنواع الاستثمار والعوائد المرتبطة به، ودراسة درجة المخاطرة المرتبطة بهذا الاستثمار بناءً على مؤشرات معينة (عوامل اقتصادية، عوامل خاصة بالعميل...).
- يستلزم الاستثمار في رأس المال العامل التنبؤ بكمية المخزون السلعي، والمتحصلات النقدية من العملاء، والنقدية المقردة لسداد الالتزامات.

¹ دلال، سانة، دور المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي في ترقية الكفاءة الاستخدامية، أطروحة دكتوراة، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية، سطيف، الجزائر، 2019.

بناءً على ما سبق، استخدم الباحث مقياس القدرة التنبؤية التي توفرها البيانات المالية كمقياس لجودة التقارير المالية، وعرف الباحث مقياس القدرة التنبؤية بأنه " توفير القوائم المالية مستوى ملائم من القدرة على توقع التدفقات النقدية المستقبلية "، وبناءً على هذا التعريف ولقياس القدرة التنبؤية احصائياً استخدم الباحث "تحليل البواقي" والذي يركز على قيم البواقي المتحصلة من نموذج انحدار لتقدير التدفقات النقدية التشغيلية المتوقعة بناءً على سلوك التدفقات النقدية ومتغيراتها في فترات تاريخية سابقة.

❖ نموذج قياس جودة التقارير المالية والمنهجية المستخدمة:

تقوم منهجية قياس جودة التقارير المالية في المصرفين من خلال قياس القدرة على التنبؤ التي توفرها قوائمها المالية المنشورة عن طريق مقارنة درجة دقة هذا التنبؤ بين المصرفين، وتم ذلك باستخدام نموذج انحدار لدراسة سلوك العوائد المستقبلية ومن ثم تحديد مدى دقة هذه العوائد المتوقعة بمقارنة تذبذبها عن القيم الفعلية من خلال تحليل البواقي (Residuals Analysis).

حيث يمكن تلخيص المنهجية المستخدمة من خلال الخطوات الثلاث التالية:

- 1- دراسة سلوك التدفقات النقدية التشغيلية المتوقعة في السنة القادمة من خلال تطبيق نموذج الانحدار على بيانات المصرفين خلال الفترة 2010-2020.
- 2- حساب قيم التدفقات النقدية التشغيلية المتوقعة (في السنة القادمة) وفق معادلة الانحدار المقدر، ومن ثم مقارنة القيم المقدر في السنة القادمة مع القيم الفعلية للتدفقات النقدية التشغيلية في السنة القادمة.
- 3- بطرح القيم المتوقعة من القيم الفعلية للتدفقات النقدية التشغيلية في السنة القادمة نحصل على قيم الباقي لكل سنة من سنوات الدراسة في المصرفين، وتعتبر قيم البواقي لكلا المصرفين بالقيمة المطلقة عن مدى تذبذب التدفقات النقدية عن سلوكها الاعتيادي المتوقع أي تقيس مستوى دقة التوقع، لتكون بذلك مقياساً للقدرة التنبؤية التي سنقارن من خلالها جودة التقارير المالية بين المصرفين.

1- دراسة سلوك التدفقات النقدية التشغيلية المتوقعة في السنة القادمة من خلال تطبيق نموذج الانحدار على بيانات المصرفين خلال الفترة 2010-2020:

تم تصميم نموذج الانحدار المستخدم وتطويره من قبل الباحثين (فيرفيلد، بارث، وكوهين) (Fairfield, Barth, Cohen) حيث تم اختباره في دراسات عديدة لقياس جودة التقارير المالية بناءً على مدى استقرار العوائد المستقبلية للمؤسسات المالية، ويمكن صياغة هذا النموذج بمعادلة الانحدار الخطي التالية¹:

$$CFO_{i,t+1} = \alpha_0 + \beta_1 CFO_{i,t} + \beta_2 \Delta AR_{i,t} + \beta_3 \Delta AP_{i,t} + \beta_4 DEPR_{i,t} + \beta_5 OTHER_{i,t} + \varepsilon_{i,t+1}$$

حيث:

التدفقات النقدية التشغيلية للمصرف <i>i</i> في السنة القادمة <i>t+1</i>	$CFO_{i,t+1}$
التدفقات النقدية التشغيلية للمصرف <i>i</i> في السنة الحالية <i>t</i>	$CFO_{i,t}$
التغير في الحسابات المدينة في بيان التدفقات النقدي للمصرف <i>i</i> في السنة <i>t</i>	$\Delta AR_{i,t}$
التغير في الحسابات الدائنة والالتزامات المستحقة في بيان التدفقات النقدي للمصرف <i>i</i> في السنة <i>t</i>	$\Delta AP_{i,t}$
مصاريف الاستهلاكات والاطفاءات للمصرف <i>i</i> في السنة <i>t</i> .	$DEPR_{i,t}$
صافي الاستحقاقات الإجمالية الأخرى للمصرف <i>i</i> في السنة <i>t</i>	$OTHER_{i,t}$
الخطأ المعياري للقياس	$\varepsilon_{i,t+1}$

ونلاحظ أن معادلة الانحدار تقوم بتقدير التدفقات النقدية التشغيلية المتوقعة في السنة القادمة بناءً على سلوك التدفقات النقدية التشغيلية في السنوات السابقة، حيث قام الباحث باستخدام برنامج SPSS بتطبيق نموذج الانحدار هذا على بيانات المصرفين خلال الفترة 2010-2020 لاستخراج معادلة الانحدار المقدره والتي تمثل سلوك التدفقات النقدية التشغيلية المتوقعة في السنة القادمة، ومن ثم تم حساب قيم التدفقات النقدية التشغيلية المتوقعة في السنة القادمة وفق معادلة الانحدار المقدره المذكورة؛

¹ E. Barth, Mary, Accruals and the Prediction of Future Cash Flows, Annual Meeting Conference of American Accounting Association, Stanford University, Accounting Review 2003.

2- حساب قيم التدفقات النقدية التشغيلية المتوقعة (في السنة القادمة) وفق معادلة الانحدار المقدر، ومن ثم مقارنة القيم المقدر في السنة القادمة مع القيم الفعلية للتدفقات النقدية التشغيلية في السنة القادمة:

تم حساب قيم التدفقات النقدية التشغيلية المتوقعة (في السنة القادمة) وفق معادلة الانحدار المقدر سابقاً باستخدام برنامج SPSS، ومن ثم تم مقارنتها مع القيم الفعلية للتدفقات النقدية التشغيلية في السنة القادمة، لينتج لدينا الجدول التالي:

جدول (7) مقارنة بين القيم المتوقعة والقيم الفعلية للتدفقات النقدية التشغيلية في السنة القادمة في المصرفين خلال الفترة 2010-2020						
البواقي SIIB	القيمة الفعلية للتدفقات في السنة القادمة SIIB	القيمة المتوقعة للتدفقات في السنة القادمة SIIB	البواقي BEMO	القيمة الفعلية للتدفقات في السنة القادمة BEMO	القيمة المتوقعة للتدفقات في السنة القادمة BEMO	
-18.56	-14.70	3.86	-12.58	-1.59	10.99	2010
21.19	20.44	-0.75	-7.52	-2.64	4.87	2011
8.23	10.61	2.38	3.46	17.42	13.95	2012
-18.27	2.69	20.96	15.61	32.13	16.51	2013
14.35	0.91	-13.44	6.20	14.51	8.31	2014
9.07	-2.90	-11.97	-8.94	10.47	19.41	2015
-0.77	-3.75	-2.98	-17.35	-11.19	6.15	2016
-13.80	-13.93	-0.13	-5.52	7.69	13.21	2017
-18.08	-21.97	-3.89	-2.65	10.34	12.99	2018
20.95	0.42	-20.53	8.13	9.14	1.02	2019
-4.32	-8.39	-4.07	21.19	62.08	40.89	2020

ملاحظة 1: جميع المتغيرات المحسوبة منسوبة لإجمالي الأصول، ومن ثم تم ضربها بـ 100 لسهولة العرض.
ملاحظة 2: لمعلومات مفصلة عن نموذج الانحدار يرجى مراجعة ملحق "نموذج قياس جودة التقارير المالية".

3- بطرح القيم المتوقعة من القيم الفعلية للتدفقات النقدية التشغيلية في السنة القادمة نحصل على قيم الباقي لكل سنة من سنوات الدراسة في المصرفين:

تم حساب قيم البواقي الناتجة من تحليل الانحدار لكل مصرف خلال فترة الدراسة وفق المعادلة التالية:

$$\text{Residual}_{i,t+1} = \text{Observed CFO}_{i,t+1} - \text{Predicted CFO}_{i,t+1}$$

أو:

الباقى لكل مشاهدة ($\text{Res}_{i,t+1}$) = القيمة الفعلية - القيمة المتوقعة وفق معادلة الانحدار

حيث يمثل:

- الباقى لكل مشاهدة ($\text{Res}_{i,t+1}$): قيمة الباقى Residual للمصرف i في السنة $t+1$.
- القيمة الفعلية: القيمة الفعلية أو المشاهدة للتدفقات النقدية التشغيلية في السنة القادمة، ويتم أخذها من البيانات المالية للمصرفين.
- القيمة المتوقعة وفق معادلة الانحدار: القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية التشغيلية في السنة القادمة وفق معادلة الانحدار المقدر، وتم احتسابها عن طريق تطبيق معادلة الانحدار المقدر سابقاً من خلال برنامج SPSS.

ووفقاً للجدول (7) نتج لنا قيم البواقى (Residuals) لكل سنة من سنوات الدراسة في كلا المصرفين؛ حيث تم تحويل قيم البواقى لتكون بالقيمة المطلقة لينتج لدينا البيانات التالية:

جدول (8) قيم البواقى بالقيمة المطلقة في المصرفين		
البواقى بالقيمة المطلقة في المصرفين	البواقى بالقيمة المطلقة BEMO	البواقى بالقيمة المطلقة SIIB
2010	12.58	18.56
2011	7.52	21.19
2012	3.46	8.23
2013	15.61	18.27
2014	6.20	14.35
2015	8.94	9.07
2016	17.35	0.77
2017	5.52	13.80
2018	2.65	18.08
2019	8.13	20.95
2020	21.19	4.32
المتوسط	9.92	13.42

وتتلخص منهجية قياس جودة التقارير المالية في المصرفين من خلال قياس القدرة التنبؤية التي توفرها القوائم المالية عن طريق مقارنة درجة دقة هذا التنبؤ بين المصرفين، وتم دراسة مستوى دقة التنبؤ عن طريق تحليل البواقي (Residuals Analysis)، حيث تعبر قيمة الباقي عن مدى ابتعاد القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية التشغيلية عن القيمة الفعلية، وتشير قيم البواقي بالقيمة المطلقة لكلا المصرفين عن مدى تذبذب التدفقات النقدية عن سلوكها الاعتيادي المتوقع لقياس بذلك درجة دقة التوقع؛

أي أن المصرف ذو القيم الأدنى للبواقي (بالقيمة المطلقة) يمتلك مستوى دقة تنبؤية أكبر وبالتالي يمتلك جودة تقارير مالية أعلى أي أن قوائمه المالية توفر قدرة أعلى على التوقع المستقبلي لعوائد المصرف كما أن بياناته المالية تتسم بمستوى أكبر من الدقة في التوقعات، بالمقابل إن المصرف ذو القيم الأعلى للبواقي تكون قوائمه المالية غير قادرة على توفير توقع مستقبلي مماثل لعوائد المصرف كما أن بياناته المالية تتسم بمستوى أكبر من عدم الدقة في التوقعات.

بناءً على ما سبق، نلاحظ من الجدول (8) أن بنك بيمو السعودي يمتلك دقة تنبؤية أكبر وبالتالي جودة تقارير مالية أعلى من بنك سورية الدولي الإسلامي، حيث سجل متوسط تذبذب أقل بلغ 9.92 مقابل 13.42، مما يعكس توفير قوائمه المالية لدرجة دقة في تنبؤ العوائد المستقبلية أكبر من بنك سورية الدولي الإسلامي، ويعود سبب انخفاض جودة التقارير المالية نسبياً في بنك سورية الدولي الإسلامي للأسباب التالية:

- 1- عدم الانسجام المحاسبي الناتج عن تغير القوانين والتشريعات الناظمة بشكل متكرر.
- 2- التقلب الكبير في الحسابات النقدية غير التشغيلية (القطع البنوي).
- 3- عدم استقرار التدفقات النقدية بسبب ظروف استثنائية تتمثل بمعدلات التعثر المرتفعة نتيجة للأزمة.
- 4- عدم مناسبة القوانين الناظمة للقطاع المصرفي لطبيعة المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية مما أدى إلى حصول ضبابية وعدم استقرار في كيفية قياس هذه المخاطر من فترة لأخرى.

النتائج

من خلال الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات تم التوصل إلى النتائج التالية:

- 1- أعطى هيكل أعمال المصارف الإسلامية الخاص ببنك سورية الدولي الإسلامي معدلات أداء أفضل من ناحية الخدمات المصرفية وهيكل التمويل مقارنة بهيكل أعمال المصارف التقليدية المتمثل ببنك بيمو السعودي الفرنسي، حيث أظهر بنك سورية الدولي الإسلامي قدرة أعلى على تنويع مصادر دخله بشكل أكبر من بنك بيمو السعودي الفرنسي.
- 2- كما أظهر بنك سورية الدولي الإسلامي قدرة أكبر على إدارة هيكل التمويل مقارنة ببنك بيمو السعودي الفرنسي، وتمثل ذلك بقدرة كبيرة على استقطاب مصادر التمويل وتوظيفها بالشكل الأمثل.
- 3- لم تكن قدرة بنك سورية الدولي الإسلامي على استقطاب مصادر تمويل هائلة بسبب كفاءته فقط، بل يعود السبب الرئيسي إلى تفضيل نسبة كبيرة من العملاء في سورية إلى إيداع مدخراتهم في مصارف إسلامية بدلاً من المصارف التقليدية.
- 4- سببت التبعات الاقتصادية الناتجة عن الأزمة السورية إلى فرض ضغط تشغيلي هائل على أرباح المصارف وخصوصاً خلال الفترة 2010-2016، مما أدى إلى تسجيل المصارف معدلات متفاوتة بالأداء خلال فترة الدراسة.
- 5- تمتلك المصارف الإسلامية عموماً دخل هامشي أكبر من المصارف التقليدية، بالمقابل تمتلك المصارف التقليدية رافعة تشغيلية أقل نسبياً من المصارف الإسلامية.
- 6- امتلكت إدارة بنك بيمو السعودي الفرنسي كفاءة أكبر في إدارة المصاريف التشغيلية، بينما امتلكت إدارة بنك سورية الدولي الإسلامي كفاءة أعلى في إدارة الدخل التشغيلي مستفيدة من مرونته الربحية في المصارف الإسلامية.
- 7- طبيعة ارتفاع المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية، ويعود ذلك إلى المبادئ الشرعية والفقهية والأخلاقية التي تحكم تعاملات المصارف الإسلامية، مما أدى إلى ارتفاع الخسائر الائتمانية في بنك سورية الدولي الإسلامي خلال فترة الدراسة.
- 8- كشفت الأزمة الاقتصادية عن عدم كفاءة القوانين الناظمة لعمل المصارف السورية وعدم كفايتها بالتصدي لأثار الأزمة، بالإضافة إلى عدم مناسبتها لطبيعة عمل المصارف الإسلامية مما أدى إلى تأثرها بشكل أكبر.

9- أدى تدخل سلطة النقد الممثلة بمجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي إلى تلافي انهيار القطاع المصرفي السوري خلال الأزمة، وكان ذلك عن طريق إصدار قوانين جديدة وتعديلات على قوانين سابقة مما ساعد المصارف السورية على امتصاص الخسائر وتوزيعها على عدة فترات، ولكن بالمقابل سببت هذه التغيرات عدم انسجام محاسبي في طريقة عرض القوائم المالية خلال فترة الدراسة.

10- أبدى بنك بيمو السعودي الفرنسي كفاءة أعلى بإدارة المخاطر الائتمانية باتباعه سياسة تحوطية تعتمد على الإيداع بالمؤسسات المالية والاستثمار بالأوراق والسندات المالية، بالمقابل يعود سبب ارتفاع المخاطر الائتمانية في بنك سورية الدولي الإسلامي إلى عدة أسباب داخلية أهمها التركيز الائتماني في خدمات وقطاعات محددة وعدم تنويع المحفظة الائتمانية.

11- أظهر بنك بيمو السعودي الفرنسي جودة تقارير مالية أعلى من بنك سورية الدولي الإسلامي، ويعود سبب انخفاض جودة التقارير المالية نسبياً في بنك سورية الدولي الإسلامي إلى عدم الانسجام المحاسبي الناجم من عدة أسباب أهمها عدم مناسبة القوانين الناظمة لطبيعة عمل المصارف الإسلامية وتغيرها بشكل متكرر، واتباع بنك سورية الدولي الإسلامي لسياسات محاسبية مشابهة إلى حد كبير للمصارف التقليدية، بالإضافة إلى تأثر بنك سورية الدولي الإسلامي بشكل كبير بالتقلب الحاصل في الحسابات النقدية غير التشغيلية (القطع البنوي).

12- شهد أداء المصرفين بشكل عام تحسناً ملحوظاً في السنوات الأخيرة ويعود ذلك إلى استقرار الأوضاع الأمنية عبر البلاد، مما أعطى فرصة لإعادة تشغيل الفروع المغلقة والتوسع من جديد، بالإضافة إلى تطور التشريعات والقوانين التي تحكم عمل المصارف، والبدء بتبني معايير دولية متقدمة.

التوصيات

- 1- على المصارف الإسلامية التوجه نحو الاستثمار الحقيقي والدخول في عقود المشاركات بما يناسب متطلبات مرحلة إعادة الإعمار القادمة.
- 2- يتوجب على المصارف السورية استغلال فائض السيولة في أن توسع مجال التسليف والتسهيلات الائتمانية في استثمارات من شأنها تحسين الأداء الاقتصادي وتطويره.
- 3- تطوير الخدمات والمنتجات المصرفية لتصبح أكثر ملائمة وأسهل وصولاً للعملاء، وذلك عن طريق إدخال خدمات قائمة على الدمج التكنولوجي، بالإضافة إلى التوسع في تفعيل خدمة الصراف الآلي.
- 4- إدارة المخاطر الائتمانية التي تواجه المصارف الإسلامية عن طريق اتباع أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية التالية: توثيق الدين بالرهونات والضمانات الكافية، رفع معدل الزيادة في الثمن الآجل (تحميل الخسارة الناجمة عن ماطلة بعض العملاء على باقي العملاء بشكل غير مباشر)، التحليل المالي والائتماني للعميل، الحسم من القسط إذا سدد بشكل مبكر على ألا يكون ذلك مشروطاً في العقد، فرض الغرامات على المتأخرين وتوجيهها لأغراض البر والخير.
- 5- مواكبة المعايير والقوانين الدولية التي تحكم عمل المصارف حول العالم (مثل مقررات بازل 3، معايير المحاسبة الدولية...) عن طريق تسريع آلية تطبيقها وإصدار القوانين والتعليمات والتفسيرات اللازمة والمناسبة لتطبيقها على القطاع المصرفي السوري، حيث أن الالتزام بهذه المعايير الدولية من شأنه أن يرفع سوية أداء القطاع المصرفي السوري بالإضافة إلى رفع تصنيفه عالمياً محضراً إياه لمرحلة إعادة الإعمار القادمة.
- 6- مراعاة القوانين الناظمة لعمل المصارف السورية لطبيعة عمل المصارف الإسلامية السورية، وذلك بتصميم وإصدار قوانين خاصة قابلة للتطبيق على المصارف الإسلامية وتناسب طبيعة عملها وتحسن من أدائها دون خرق للقواعد الشرعية التي تحكمها.
- 7- تعديل طبيعة العلاقة بين المصرف المركزي والمصارف الإسلامية، عن طريق توفير آليات إعادة التمويل، والاستفادة من تجربة المصارف الإسلامية في كل من ماليزيا والامارات في مجال توفير الأطر القانونية والتشريعية وتطور العلاقة مع المصارف المركزية.

المراجع والمصادر

المراجع الأجنبية:

- Rashid; Abdul, Riaz; Mamoon, uz-Zaffar; Atiq, **Are Islamic Banks Really Different from Conventional Banks? An Investigation using Classification Techniques, Critical Review with Meta Analysis**, Journal of Islamic Business and Management, 8th issue, October 2018.
- Curtis, Mallet-Prevost, Colt & Mosle, **Islamic Banking: A Brief Introduction**, Oman Law Blog, 3 July 2012.
- Badra, Joude, **The Syrian Financial Sector, Regional Insight**, Malcolm H. Kerr Carnegie Middle East Center, January 2015.
- E. Barth, Mary, **Accruals and the Prediction of Future Cash Flows**, Annual Meeting Conference of American Accounting Association, Stanford University, Accounting Review 2003.
- Parvesh Kumar Aspal, and Sanjeev Dhawan, **Camels Rating Model For Evaluating Financial Performance of Banking Sector: A Theoretical Perspective**, International Journal of System Modeling and Simulation Vol 01, (n: 03, 2016).

المراجع العربية:

- العلي، صالح، **المصارف الإسلامية**، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، (2015)، ص 37.
- الشعار، محمد نضال، **أسس العمل المصرفي**، دار الجندي للطباعة والنشر، حلب، سورية، (2005).
- أبو غدة، عبد الستار، **الوسائل المشروعة لتقليل مخاطر صيغ التمويل**، حولية البركة، العدد الخامس.
- حمرة، محمد ابراهيم، **إدارة المخاطر**، مديرية الكتب والمنشورات الجامعية، جامعة دمشق، (2011).

- محمد دسوقي، عبدالمحسن، أهمية خصائص جودة معلومات التقارير والقوائم المالية، مقال منشور على موقع جامعة البحرين، كانون الأول 2019.
- دلال، سارة، دور المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي في ترقية الكفاءة الاستخدامية، أطروحة دكتوراة، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية، سطيف، الجزائر، 2019.

المواقع والروابط الالكترونية:

- هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية
<http://www.scfms.sy/ar/declaration>
- سوق دمشق للأوراق المالية
<http://www.dse.gov.sy>
- مصرف سورية المركزي
<http://www.cb.gov.sy>
- بنك سورية الدولي الإسلامي
www.siib.sy
- بنك بيمو السعودي الفرنسي
<https://www.bbsfbank.com>
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
<https://aaoifi.com>
- www.investopedia.com
- www.researchgate.net
- <http://repec.org>
- www.financialdirector.co.uk

الملاحق:

ملحق (1): مقارنة للنسب المدروسة خلال الفترة 2010-2020 بين بنك سورية الدولي الإسلامي وبنك بيمو السعودي الفرنسي

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	1- هيكل الأعمال
29.25%	20.05%	14.42%	25.03%	9.44%	13.48%	19.27%	16.07%	17.10%	15.86%	18.94%	الدخل من العمولات والرسوم - BEMO
6.19%	23.25%	36.62%	71.72%	16.70%	7.15%	21.54%	26.50%	37.37%	17.84%	16.01%	الدخل من العمولات والرسوم - SIIB
88.52%	90.17%	90.01%	88.98%	87.90%	89.51%	91.82%	92.29%	91.58%	90.72%	95.58%	معدل المديونية - BEMO
77.64%	71.65%	53.18%	58.90%	59.93%	59.42%	53.75%	56.41%	59.28%	35.28%	22.32%	معدل المديونية - SIIB
11.48%	9.83%	9.99%	11.02%	12.10%	10.49%	8.18%	7.71%	8.42%	9.28%	4.42%	نسبة الملكية - BEMO
6.39%	4.87%	7.52%	8.71%	13.30%	11.59%	10.26%	10.41%	10.76%	13.99%	7.70%	نسبة الملكية - SIIB
15.98%	23.48%	39.30%	32.39%	26.77%	28.99%	36.00%	33.18%	29.96%	50.73%	69.98%	نسبة حقوق أصحاب حسابات الاستثمار - SIIB
2- الكفاءة											
69.84%	55.16%	67.36%	79.42%	32.80%	76.65%	88.12%	92.12%	64.70%	47.21%	31.24%	نسبة التكاليف التشغيلية إلى إجمالي التكاليف - BEMO
82.14%	72.09%	60.10%	64.92%	75.71%	75.23%	67.09%	68.62%	69.78%	72.30%	61.63%	نسبة التكاليف التشغيلية إلى إجمالي التكاليف - SIIB
47.04%	84.25%	63.06%	127.00%	35.43%	41.92%	58.73%	65.66%	106.66%	79.24%	65.14%	نسبة الكفاءة (نسبة المصاريف إلى الإيرادات) - BEMO
25.11%	48.57%	59.92%	104.58%	3.01%	26.51%	126.22%	109.13%	82.98%	56.76%	42.59%	نسبة الكفاءة (نسبة المصاريف إلى الإيرادات) - SIIB
3- جودة الأصول											
8.87%	5.75%	1.58%	1.91%	2.09%	2.85%	3.32%	3.56%	3.20%	1.72%	0.60%	نسبة إجمالي مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية - BEMO
3.48%	2.31%	2.89%	3.57%	6.05%	9.54%	9.36%	4.63%	1.56%	0.95%	0.27%	نسبة إجمالي مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية - SIIB
4.79%	5.43%	4.80%	5.59%	6.02%	7.37%	8.48%	8.53%	9.61%	5.31%	1.98%	نسبة التسهيلات غير المنتجة - BEMO
5.02%	2.47%	4.10%	4.61%	8.01%	13.67%	17.07%	13.36%	5.97%	2.81%	1.47%	نسبة التسهيلات غير المنتجة - SIIB

ملحق (2): الإحصاءات الوصفية للنسب المدروسة في بنك سورية الدولي الإسلامي وبنك بيمو السعودي الفرنسي

Skewness	Kurtosis	Standard Deviation	Mean	1- هيكل الأعمال
0.70	0.81	5.46%	18.08%	الدخل من العمولات والرسوم - BEMO
1.71	3.73	18.33%	25.53%	الدخل من العمولات والرسوم - SIIB
1.12	1.79	2.15%	90.64%	معدل المديونية - BEMO
-0.95	1.44	15.26%	55.25%	معدل المديونية - SIIB
-1.12	1.79	2.15%	9.36%	نسبة الملكية - BEMO
-0.04	-0.75	2.84%	9.59%	نسبة الملكية - SIIB
1.44	2.70	14.57%	35.16%	نسبة حقوق أصحاب حسابات الاستثمار - SIIB
2- الكفاءة				
0.21	-0.15	6.49%	64.06%	نسبة التكاليف التشغيلية إلى إجمالي التكاليف - BEMO
-0.42	-0.84	20.55%	69.97%	نسبة التكاليف التشغيلية إلى إجمالي التكاليف - SIIB
0.89	0.43	27.58%	70.38%	نسبة الكفاءة (نسبة المصاريف إلى الإيرادات) - BEMO
0.27	-0.95	39.10%	62.31%	نسبة الكفاءة (نسبة المصاريف إلى الإيرادات) - SIIB
3- جودة الأصول				
1.65	3.05	2.31%	3.22%	نسبة إجمالي مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية - BEMO
0.86	-0.21	3.13%	4.06%	نسبة إجمالي مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية - SIIB
-0.15	0.10	2.17%	6.17%	نسبة التسهيلات غير المنتجة - BEMO
0.91	-0.52	5.24%	7.14%	نسبة التسهيلات غير المنتجة - SIIB

ملحق (4): تحليل هيكل التمويل في بنك سورية الدولي الإسلامي وبنك بيمو السعودي الفرنسي

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	Average 2010-2020	هيكل التمويل
1,329,159	684,316	366,178	289,076	201,289	131,187	91,332	92,089	87,559	63,322	77,485	310,272	إجمالي الأصول - SIIB
655,377	321,520	305,442	251,029	234,795	171,915	138,895	117,225	83,892	75,642	114,761	224,590	إجمالي الأصول - BEMO
84,892	33,343	27,527	25,173	26,762	15,208	9,368	9,584	9,417	8,859	5,966	23,282	إجمالي حقوق الملكية - SIIB
75,229	31,633	30,515	27,672	28,420	18,034	11,357	9,037	7,060	7,021	5,074	22,823	إجمالي حقوق الملكية - BEMO
1,031,893	490,326	194,743	170,263	120,632	77,948	49,089	51,948	51,908	22,339	17,294	207,126	إجمالي الالتزامات - SIIB
580,148	289,887	274,928	223,357	206,375	153,880	127,538	108,188	76,832	68,621	109,688	201,768	إجمالي الالتزامات - BEMO
212,374	160,647	143,907	93,640	53,895	38,031	32,875	30,556	26,234	32,124	54,224	79,864	إجمالي أصحاب حسابات استثمار مطلقة - SIIB
15,000	15,000	13,701	9,562	8,499	8,499	8,499	8,499	8,499	8,112	5,461	9,939	رأس المال المكتتب المدفوع - SIIB
10,000	8,000	6,500	5,500	5,000	5,000	5,000	5,000	5,000	5,000	3,705	5,791	رأس المال المكتتب المدفوع - BEMO
1,244,267	650,973	338,650	263,903	174,527	115,979	81,964	82,505	78,142	54,463	71,519	286,990	التمويل غير القائم على حقوق الملكية - SIIB

ملاحظة: المبالغ معروضة بالملايين

ملحق (4): تحليل هيكل التمويل في بنك سورية الدولي الإسلامي وبنك بيمو السعودي الفرنسي

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	Average 2010-2020	نسب هيكل التمويل
%88.52	%90.16	%90.01	%88.98	%87.90	%89.51	%91.82	%92.29	%91.58	%90.72	%95.58	%90.64	معدل المديونية - BEMO
%77.64	%71.65	%53.18	%58.90	%59.93	%59.42	%53.75	%56.41	%59.28	%35.28	%22.32	%55.25	معدل المديونية - SIIB
%11.48	%9.84	%9.99	%11.02	%12.10	%10.49	%8.18	%7.71	%8.42	%9.28	%4.42	%9.36	نسبة الملكية - BEMO
%6.39	%4.87	%7.52	%8.71	%13.30	%11.59	%10.26	%10.41	%10.76	%13.99	%7.70	%9.59	نسبة الملكية - SIIB
%15.98	%23.48	%39.30	%32.39	%26.77	%28.99	%36.00	%33.18	%29.96	%50.73	%69.98	%35.16	نسبة حقوق أصحاب حسابات الاستثمار - SIIB

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	Average 2010-2020	معدل نمو هيكل التمويل
%94.23	%86.88	%26.67	%43.61	%53.44	%43.64	%0.82-	%5.17	%38.28	%18.28-	-	%37.28	إجمالي الأصول - SIIB
%103.84	%5.26	%21.68	%6.91	%36.58	%23.77	%18.49	%39.73	%10.91	%34.09-	-	%23.31	إجمالي الأصول - BEMO
%154.60	%21.13	%9.35	%5.94-	%75.98	%62.34	%2.26-	%1.77	%6.31	%48.48	-	%37.18	إجمالي حقوق الملكية - SIIB
%137.82	%3.67	%10.27	%2.63-	%57.59	%58.79	%25.68	%27.99	%0.56	%38.38	-	%35.81	إجمالي حقوق الملكية - BEMO
%110.45	%151.78	%14.38	%41.14	%54.76	%58.79	%5.50-	%0.08	%132.36	%29.17	-	%58.74	إجمالي الالتزامات - SIIB
%100.13	%5.44	%23.09	%8.23	%34.11	%20.65	%17.89	%40.81	%11.97	%37.44-	-	%22.49	إجمالي الالتزامات - BEMO
%32.20	%11.63	%53.68	%73.75	%41.71	%15.68	%7.59	%16.48	%18.33-	%40.76-	-	%19.36	إجمالي أصحاب حسابات استثمار مطلقة - SIIB
%0.00	%9.48	%43.29	%12.50	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%4.77	%48.54	-	%11.86	رأس المال المكتتب المدفوع - SIIB
%25.00	%23.08	%18.18	%10.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%34.95	-	%11.12	رأس المال المكتتب المدفوع - BEMO
%91.14	%92.23	%28.32	%51.21	%50.48	%41.50	%0.66-	%5.58	%43.48	%23.85-	-	%37.94	التمويل غير القائم على حقوق الملكية - SIIB

